الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أحمد دراية – أدرار–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و العلوم الإسلامية.

قسم: العلـــــــــوم الإنســـــانية

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الشعب الجزائري 1830_1881م

مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

❖ **إعداد الطّالبين:**

❖ **مولاي عمار مريم.**

❖ **دليمي إبراهيم.**

– إشراف الدّكتور:

*** أ.د. جعفري مبارك**

❖ **لجنة المناقشة**

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
جعفري مبارك	أستاذ التعليم العالي	جامعة أحمد دراية أدرار	مشرفا
بوعريوة عبد المالك	أستاذ التعليم العالي	جامعة أحمد دراية أدرار	رئيسا
بن سويسي محمد	أستاذ محاضر	جامعة أحمد دراية أدرار	ممتحنا

الموسم الجامعي: 1444/1443ه 2022/2021م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث البيليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): الدكتور مبارك جعفري
المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـ: والعلاقات الاسبانية المغربية خلال القرن 19م (1881-1885) دراسة تاريخية سياسية

من إنجاز الطالب(ة): مولاي عمار مريم
و الطالب(ة): حليمي أبراهيم
كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
القسم: العلوم الانسانية
التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر
تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
ويامكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: .....

مساعد رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم العلوم الإنسانية
مكلف بالتدريس والتعليم في الطور
د. عائشة خديجة

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

اهداء

إلى من أفضلها على نفسي
(أمي الحبيبة).
نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه
صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة فلم يبخل علي طيلة حياتي
والدي العزيز
إلى زوجتي وأولادي وأخواني وأخواتي وأصدقائي وجميع من وقفوا معي
أقدم لكم هذا لكم البحث

إبراهيم

إهداء

أولا لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطائك وجودك، الحمد لله ربي ومهما حمدناك فلن نستوفي حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية.

إلى ذلك الحرف اللامتناهي من الحب والرقة والحنان، إلى الذي بحنانه ارتويت وبدفئه احتميت وبنوره اهتديت وببصره اقتديت ولحقه ما وفيت، إلى من يشتهي اللسان نطقه وترفرف العين من وحشته والذي كان يتمنى رؤيتي وأنا أحقق هذا النجاح وشاء الله أن يأتي هذا اليوم.

إلى روح أبي الطاهرة ... اللهم جدد عليه رحماتك.

إلى ذراعي الذي بها احتميت، وفي الحياة بها اقتديت والتي شقت لي بحر العلم والتعلم، إلى من احترقت شموعها ليضيء لنا درب النجاح، ركيزة عمري، وصدر أماني وكبريائي وكرامتي، أهدي هذا العمل المتواضع لأمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم، إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت السقف الواحد، إلى من تحيبني بسمتهم وتميتني دمعتهم، إلى مسك البيت أبنائي "مُحَمَّد عبد الكريم، عائشة سجود".

إلى كل أخواتي وأبنائهم.

إلى إخواني الذين لم تلدهم لي أمي وأحبتي الأخت و الحبيبة رفيقتي الأستاذة "طياب مريم"، الأستاذ "ديدي مُحَمَّد"، الأستاذ "بكراوي عبد العزيز" أدام الله محبتنا.

إلى كل من عرفني بهم القدر ... وكل من لم يدركهم قلمي ... إلى كل من كان لهم أثر في حياتي.

رحم الله الشهداء الأبرار وأسكنهم فسيح جنانه.

مريم

شكر وعرفان

الحمد لله وحده، والشكر له على توفيقه، عملا بقوله تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم".

نتشرب بتقديم أسمى عبارات الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور: جعفري مبارك الذي كان لنا نعم السند بإشرافه على المذكرة تصحيحا وتصويبا وتوجيها، حتى أخذ البحث صوته وبلغ غايته.

كما لا يفوتنا تقديم الشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث من أساتذة وإداريين وعمال بقسم العلوم الإنسانية والمكتبة الجامعية وكذلك دون أن ننسى عمال مكتبة المطالعة العمومية لولاية أدرار. كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة الدكتورة دليل سميحة على مساندتها وحرصها لإتمام المذكرة

كما نشكر كل من منح لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

إبراهيم *مريم

مقدمة

منذ أن وطأت فرنسا الجزائر منذ -1830- وهي تعلن على ترسيخ دعائم وجودها في الجزائر ونهب الثروات الجزائر والحصول على الممتلكات المختلفة التي تدخر بها الجزائر في مختلف المناطق لذلك عملت الإدارة الفرنسية على تبني سياسة وقوانين استثنائية تسمح لها بتحويل مختلف الممتلكات لصالحها. فمنذ الأيام الأولى للاحتلال لجأت الإدارة الفرنسية إلى استخدام كل الوسائل التي تسمح لها بفرض هيمنتها على البلاد فبدأ القادة الفرنسيون على مختلف آليا فهو البحث عن الآلية التي تمكن من خلالها خضع الجزائر كليا وجعلها جزءا من فرنسا لذلك بدأ التفكير والبحث عن الأساليب والطرق التي تمكنهم من جعل الجزائر بعاداتها وتقاليدها جزءا لا يتجزأ من فرنسا. اعتمدت هاته الفترة القاسية إلى إغراق البلاد في بحر من دماء وحولت معالمها ومؤسساتها إلى إضراب وحولت الشعب بؤساء وفقراء الأمر الذي أدى إلى إحداث العديد من التغييرات التي ضمنت جميع الجوانب المختلفة فأصدرت فرنسا عدة قوانين تسهل لها الحصول على الممتلكات ففرضت سلسلة من القوانين والمراسيم والقرارات والتي تهدف إلى تقنين عمليات السلب وتسهل في انتقال الممتلكات من أيدي الجزائريين إلى المستوطنين الأوربيين الوافدين والاستيلاء على الثروات العقارية الفردية والخاصة.

أسباب اختيار الموضوع:

وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لجملة من الأسباب، الذاتية منها والموضوعية، فالذاتية مثل رغبتنا الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أما بخصوص الموضوعية، فتتمثل في قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تتناول مثل هذه المواضيع، حتى إن وجدت فهي دراسات جزئية، تناولت فترة قصيرة أو منطقة جغرافية معينة، على غرار بعض الدراسات التي مرت علينا، إلا أنها ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات والبحث، وعليه يأتي بحثنا هذا مساهمة في تسليط الضوء على بعض هذه الجوانب التي مجهولة نوعا ما.

وتكمن كذلك أسباب اختيار الموضوع إلى :

-التعرف على ابرز القوانين التعسفية التي صدرت في حق الشعب الجزائري .

-معرفة تأثير كل القوانين والمراسيم على الشعب الجزائري

-القيمة العلمية للموضوع ومحاولة التعمق أكثر في دراسة السياسة الفرنسية خلال القرن التاسع عشر.

-محاولة توفير دراسة علمية أكاديمية تتناول مختلف القوانين والمراسم والقرارات الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من - 1830 - إلى -1881-

-الرغبة بالبحث في جانب من تاريخ الجزائر خاصة الفترة الاستعمارية.

أهمية هذا البحث:

تتمثل في كونه يسلط الضوء على أحد الجوانب التي ظلت غامضة حول الصراع الجزائري_ الفرنسي، وهو الجانب المتعلق بالقوانين والمراسيم والقرارات التي مكنت فرنسا من الاستيلاء على ثروات وممتلكات الجزائريين ، والقوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الشعب الجزائري، بما يخدم أهداف المحتل الفرنسي في فرض سيطرته على مختلف المجالات في الجزائر.

الإشكالية :سنحاول معالجة إشكالية أساسية تتمثل في رصد القوانين التي سنتها السلطات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والدينية وكذا الثقافية.

منهج البحث:

وفي ما يتعلق بالمنهج المعتمد في هذه الدراسة، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي، الذي يعتبر ضروريا في كل دراسة تاريخية، لأنه يسمح لنا بدراسة الوقائع والأحداث المختلفة.

استعرض الوقائع حسب تسلسلها الزمني والقوانين الاستثنائية في الجزائر من – 1830- إلى -1881- من حيث الزمان والمكان، بغرض سرد ووصف تلك الأحداث التي مرت بها الجزائر خلال هاته الفترة والتي شملت شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...

خطة البحث:

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على خطة مقسمة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، ففي الفصل الأول المعنون بالاحتلال الفرنسي للجزائر، الذي تكلمنا فيه عن موقع الجزائر والعلاقات الفرنسية الجزائرية قبيل الاحتلال وأسباب الاحتلال المباشرة والغير مباشرة، الحملة الفرنسية على الجزائر.

أما الفصل الثاني: القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر -1830/1881 – قمنا فيه باستعراض بعض القوانين (الإدارية والعسكرية والقوانين الاقتصادية والاجتماعية والقوانين الثقافية).

وفي الفصل الثالث: خصصناه للانعكاسات للقوانين التي تطرقنا لها في الفصل الذي قبله على الشعب الجزائري من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية.

الصعوبات:

لا يخلو أي عمل أكاديمي من عوائق وصعوبات، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز مذكرتنا هي طول المدة الزمنية لموضوع الدراسة الممتدة من- 1830إلى1881- والتي عرفت الكثير من التغيرات في أسباب الاحتلال والقوانين الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الشعب الجزائري، وكذا تشعب مواضيع البحث زمنيا ومكانيا مما استلزم الاكتفاء بتوظيف عينات وأمثلة في مختلف القضايا المدروسة في البحث، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية التي هي جد مهمة لموضوعنا.

الفصل الأول:

الاحتلال الفرنسي للجزائر

المبحث الأول:الموقع الجغرافي للجزائر والعلاقات الفرنسية الجزائرية قبل الاحتلال

المبحث الثاني:أسباب الاحتلال المباشرة وغير المباشرة

المبحث الثالث:الحملة الفرنسية على الجزائر.

المبحث الأول: الموقع الجغرافي للجزائر والعلاقات الفرنسية الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي:

الموقع الجغرافي للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي:

تقع الجزائر في شمال قارة إفريقيا يحدها من الغرب المملكة المغربية والصحراء الغربية من الجنوب الغربي موريتانيا ومالي والنيجر ومن والجنوب الشرقي تونس وليبيا تشرف شمالا على البحر الأبيض المتوسط بواجهة طولها 1200 كلم وتمتد بين خطي عرض 18 لدرجة _58 درجة شمالا وبين خطيا 9 درجة غربا و12 درجة شرقا وبهذا فهي تمثل موقعا استراتيجيا هاما يعتبر علاقة ربط بين بلدان المغرب العربي كما تعتبر همزة وصل بين قارتا أوروبا وإفريقيا نظر لموقعها جنوب حوض الأبيض المتوسط .

مساحة الجزائر 2.381.741 كلم مربع وهي بذلك أول بلد إفريقي من حيت المساحة[1] .

أولا: العلاقات الجزائرية الفرنسية:

صنفت العلاقات الجزائرية الفرنسية على مختلف الأصعدة منها علاقات متميزة منذ القرن 13م؛ بحيث حصلت على بعض الامتيازات لريعانها في عهد فيليب الثالث عام 1270 أزمة طورت علاقاتها مع الدول الأوروبية الأخرى وهذا التميز راجع إلى دبلوماسيتها بعد إبرام فرنسا لمعاهدة الامتيازات مع الدول العثمانية في الثمانينات من لقرن السادسة عشر في عهد الملك.[2]

فرانسوا الأول والسلطان سليمان القانوني، إذ ضمنت هذه الأخيرة امتيازات سياسية وتجارية في كل الولايات العثمانية الجزائرية منها وخاصة المدن الساحلية مثل: عنابة ، القل يمارس فيها التجار الفرنسيون مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية ومراكز لصيد المرجان ويتمتعون بالتسهيلات التي منحتها لهم السلطات الجزائرية وقد وصلت هذه العلاقات إلى ذروتها أثناء الثورة الفرنسية إذ استنجدت فرنسا بأسطول الجزائر مرتين، الأولى في 1536 لقمع ثورة داخلية بمرسيليا والثانية عام 1543 و1544، لمواجهة الاعتداء الإسباني، وبالتالي اعترفت ايالة الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار محكم.[3]

وتطورت العلاقات حتى تمكنت فرنسا من أخذ قروض من الجزائر دون فوائد لاستيراد الحبوب بل واقتحمت موانئ أمام التجار الفرنسيين بعد أن أغلقت في وجوههم الأسواق الأوروبية ولم تتوتر هذه العلاقة سوى بعد الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798، ومسارعة الباب العالي إلى الضغط على حكومة الايالة لقطع علاقتها مع فرنسا وإعلان الحرب عليها.[4]

---

[1]. مقداد واسعاد: الملس الجزائر، الزيتونة، الجزائر 2006، ص4.

[2]. يحي بوعزيز، تاريخ إفريقيا العربية الإسلامية من مطلع القرن16 إلى القرن20 (الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا واسيا وجزر المحيط، دار البصائر الجزائر، 2009، ص32.

3. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1982. ص55

4. الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والإبعاد، دار دوهومة الجزائر، 2007، ص65

لم تستمر العلاقات الفرنسية الجزائرية على تلك الأخيرة بل تعرف مجموعة من الأحداث أهمها:

– ملك فرنسا من 1515 إل 1547 تفاوض مع شركات حول معاهدة تويون تميزت السياسة بالتسامح إزاء البروستانت.

– امتدت ولايته إلى 1566 وسمي بالقانوني نظرا لما أدخله مع تعديلات على القوانين السائدة تماشيا مع روح العصر، وانتهى بالعدل.

– تخريب مراحل القالة وعنابة ... الخ عام 1960من طرف القناصل الأوروبيين وتحويلها إلى مراكز الجوسسة وتشجيع على الثورة والتمرد ضد الدولة أو السلطات المحلية وذلك بأنه تم تحصيلها وتسليحها خلافا لما سعى عليه الاتفاق[1]

– تطور مسرح الأحداث المتعلقة بالوضع الداخلي في فرنسا والمستجدات الجديدة التي أصبحت تتحكم في النظام العالمي الجديد وتوجهه منها إلى الإيديولوجية الاستعمارية، العدوانية التي بدأت تستحوذ وتسيطر على فكر الطبقة والسياسة الأوروبية عامة والفرنسية خاصة مند نهاية القرن18 وساهمت المرحلة النابليونية التي عاشتها فرنسا في ترسيخ هذا التوجيه الذي تسلكه الحكومة في حلاتها الخارجية مع العالم الإسلامي عامة والجزائري خاصة، فقد خرجت فرنسا متهكمة بعد سلسلة من المعارك عند المماليك والإمبراطوريات الأوروبية[2]

– حرصت فرنسا على إقامة إعلانات دبلوماسية مع الجزائر وهذا نابع من رغبتها في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان الذي كان يزخر به ساحل القالة وعنابة[3].

– عقدت فرنسا عدة اتفاقيات كما أن الملك شارل العاشر كان يرغب في خلق تعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر الأبيض المتوسط حيث يتغلب على الهيمنة والتمركز في ميناء الجزائر كما أن شارل العاشر كان يرغب في امتصاص غضب الشعب خاصة بعد خلق حرية الصحافة ونقل الشعب بحرب خارجية وكسب رضاه بنوع من النصر الزائف كما أن فرنسا أرادت تحطيم القيود التي فرضها مؤتمر فينا 1815 والذي قرر أن لا تقوم فرنسا بإجراء تغيرات إقليمية دون موافقة الدول الكبرى[4]

1. يحي بوعزيز،علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500–1830 المرسلات الأساسية (الجزائرية)، دار البصائر بالجزائر،2009،ص 33.
2. الغالي غربي وآخرون، مرجع سابق ص66.
3. المرجع نفسه، ص12.
4. أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص8.

المبحث الثاني: الأسباب الاحتلال المباشرة وغير المباشرة

الأسباب المباشرة للاحتلال:

1_ أزمة الديون الفرنسية:

أقرضت حكومة الجزائر سنة1796 فرنسا مليونا من الفرنكات بدون فوائد على أن تستعمل فرنسا هذا المبلغ في شراء الحبوب من الجزائر في سنة 1794، سمحت الجزائر للحكومة الفرنسية أن تمول من موانئ الجزائر بعدما كانت الأوربية متعلقة في وجه التجارة الفرنسية وكانت المعاملات تسير بطريقة مباشرة لكنها تغيرت طريقة الدفع أثناء حكومة المؤتمر فلجأت إلى التاجرين بكري وبوشناق اللذان تواطأ حيث استطاع إقناع المسؤولين الفرنسيين باشتراء القمح الجزائري من شركتهما بعدما كانت تعاني من أزمة حادة مجاعة خانقة بسبب الضغط الدجلي وسيطرة الطبقات الإقطاعية وإصابة رؤوس الأموال[1]

2_ حادثة المروحة:

بمناسبة عيد الأضحى في 29 أبريل 1827، استفسر الداي حسين عن ردوده على الرسالة التي بعث بها الداي وعدم رد الحكومة الفرنسية على رسائله[2].

فكان جواب دوفال استفزازيا بقوله أن للملك أمورا أخرى يقوم بها عوض أن يكتب لرجل مثلك، فما كان من الداي إلا أن أمره بالخروج مشيرا إليه بالمروحة ، فاعتبرتها فرنسا إهانة لشرفها وطالبت بالاعتذار والتعويض وأعلنت الحصار على الجزائر3 .

الأسباب الغير المباشرة للاحتلال:

1_ الخلفية الدينية:

العداء التي كانت الدول الغربية الصليبية اتجاه الإسلام والمسلمين وتجسيد ذلك في مؤتم فينا عام 1815 واكس لاشابيل عام 1818 بحجة تحرير المسيحين الموجودين بالجزائر وتحطيم قوة الأسطول الجزائري حيث ظهرت مشروعات سياسية في احتلال الجزائر وأقدمها مشروع شارل العاشر الذي اقترح تعيين أخيه هنري الثالث ملكا على الجزائر مقابل أن يدفع جزية سنويا، فكان جوابه السلطات السخرية منه ومن اقتراحه الساذج وقد اتخذت إحدى تقارير وزراء الحرب الفرنسية من " أعداء المسيحيين وتنصير الجزائريين"[4].

---

[1]. أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص4.

. يحي بوعزيز تاريخ إفريقيا العربية الإسلامية، مرجع سابق، ص21.

[3]. أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص56.

[4]. الدكتور صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين إلى خروج الفرنسيين عام(841ق.م _ 1962)، دارالعلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2002، ص136.

كما كانت فرنسا من أخطر الدور الأوروبية تعصبا للديانة المسيحية بل تأتي مباشرة بعد الفاتيكان من ناحية التعصب والتفت للديانة المسيحية اعتبرت نفسها حامية المسيحية ومدافعة عنها وبعد حملة فرنسا قال دوطونير قائد الحملة، لقد أرادت العناية الإلهية أن تثار حمية جلالتكم بشدة في شخص قنصلكم على يد أعداء المسيحية وربما يساعدنا الحظ بهذه المناسبة لتنشر المدنية بين السكان الأصليين وتدخلهم في النصرانية.[1]

وقد ذكر وزير الحربية الفرنسية "كليرمون" في التقرير الذي رفعه إلى مجلس الوزراء الفرنسي في أكتوبر 1827، ربما يكون من حظنا أن نمدهم مع الوقت وذلك يجعلهم مسيحين.[2]

2_ الخلفية الاقتصادية:

لقد كان حرص فرنسا على احتلال الجزائر اعتقادا منها أنها ستحصل على قيمة تقدر ب150 مليون فرنك توجد بخزينة الداي وقد تعرضت فرنسا مع بداية الثورة الفرنسية 1789 إلى حصار سياسي وعسكري واقتصادي حولها الحكومات الملكية في أوربا المعادية للثورة الفرنسية[3].

وقد تعاون الرأسماليون الفرنسيون الذين كانت تدفعهم المصالح المالية إلى التوسع والعثور على أسواق جديدة ومواد خام ضرورية لهم، فكان رجال الجيش يبحثون عن المغامرة حتى يرتقوا إلى الشخصيات الراقية في المجتمع الفرنسي[4].

3_الخلفية السياسية:

كان الفرنسيون يعتقدون أنهم سيحصلون على قيمة قدرها 150مليون فرنك توجد بخزينة الداي كما كان شارل العاشر ملك فرنسا يرغب في خلق نعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر الأبيض المتوسط حتى يتغلب عل الهيمنة البريطانية في هذا البحر والمتمركز في ميناء الجزائر وكانت الحكومة تعتقد أن الحل الوحيد لإسكات المعارضة هو إحراز انتصار باهر على داي الجزائر وان لم يتمكن من ذلك فإن المعارضة ستحرز انتصارا آخر في الانتخابات البرلمانية.[5]

---

[1]. د. عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830_1962)، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون ص51.

[2]. د.صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص133

3.المرجع نفسه، ص136.

4. رابح لويس وآخرون، ص59.

5. الدكتور عمر بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، التاريخ السياسي للجزائر، من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، 1971، ط 1 البصائر الجديدة، ص83و84

4_التواطؤ اليهودي الفرنسي:

لقد كانت الجزائر تزود فرنسا بالقمح مند مدة طويلة من الزمن وخاصة في عهد نابليون الذي كان يحرص على اقتناء الغداء الضروري من الجزائر وتراكمت الديون على فرنسا أمام تواطؤ الشركة اليهودية التي كانت بمخادعة الجزائر وتراخت من وضعها لقبض ما تبقى من الديون الجزائر في ذمة فرنسا[1].

5_ **الخلفية العسكرية:** ويمكننا تلخيص الأهداف إلى

- النزعة الصليبية الانتقامية

-التعويض باحتلال الجزائر عما خسرته فرنسا من مستعمرات من القارة الأمريكية

-توجيه أنصار المعارضة إلى خارج وإشغال الشعب بالحروب الخارجية

_السيطرة على مقدرات الجزائر الاقتصادية واستغلال مواردها

دخلت كل من فرنسا والجزائر في تحالف عسكري فقد عقدت مع الجزائر معاهدة دفاعية بمقتضاها استنجد الملك الفرنسي فرانسوا الأول بالقوات البحرية الجزائرية مرتين لتحرير مرسيليا من الثوار الهيجونوت البروستانت عام 1536 نتيجة لحاجة فرنسا الدفاعية لمواجهة اسبانيا والتي كانت العدو المشترك بين الدولتين[2]

كذلك انهزام الجيش الفرنسي في أوروبا وفشله في احتلال مصر والانسحاب منها تحت ضربات القوات الانجليزية في 1802. قد دفع نابليون بونابرت أن يبعث بأحد ضباطه إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 24 – 27جويلية 1808 لكي يضع له خطة عسكرية تسمح له بإقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر مثلما عملت روما في الماضي وفي عام 1804 قام هذا الضابط العسكري "يوكان" بتسليم المخطط العسكري لاحتلال الجزائر إلى نابليون واقترح فيه على الإمبراطور الفرنسي أن يحتل مدينة الجزائر عن طريق البر ثم التوسع لاحتلال بقية أراضي الجزائر، فكان ملك فرنسا يسعى لتحقيق انتصار باهر وبالتالي التخلص من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده.[3]

ويمكننا أن نستخلص من الحقائق التي أتينا على ذكرها هناك عدة أسباب حقيقية دفعت بفرنسا إلى شن هجوم على الجزائر واحتلالها وأن حادثة المروحة ما هي إلا ذريعة لمحاصرة عاصمة الجزائر وإجبار الداي على

1. الدكتور عمر بوحوش، مرجع سابق، ص94.

2. د صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عصر الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (841ق.م _ 1962)، نفس المرجع السابق،ص137و138.

3. الدكتور عمر بوحوش، مرجع سابق، ص4.

الاستسلام ويظهر هذا في تصرف كومندان "كولي" الذي أرسل على رأس قوة بحرية لمجالية الداي بتقديم الاعتذارات إلى قنصل فرنسا بالجزائر[1]

المبحث الثالث: الحملة الفرنسية على الجزائر:

عندما هيأت فرنسا الظروف لاحتلال الجزائر أعدّت العدة ووضعت في الحسبان كل شيء داخلياً وخارجياً.

فقد شهدت مدينة طولون خلال ربيع عام 1830 حركة غير عادية تأهباً للانقضاض على الجزائر واختير مكان الإنزال حسب تقرير يوكان الذي هو بسيدي فرج حيث وصل عدد المجندين إلى أكثر من 40000 جندي وعدد السفن 675 سفينة منها 130 حربية، وقد لعب التنظيم المحكم لسير الحملة والجوسسة والعمل الدعائي دور هاماً في أضعاف حكام الجزائر[2]

هذا وقدم الرئيس "دي بولياناك" مشروعاً إلى مجلس الوزراء تضمن ما يلي:

- إعادة الجزائر إلى الدولة العثمانية لإنشاء حكومة منظمة فيها تضمن احترام الجزائريين للملاحة في البحر المتوسط.
- إبقاء الداي في حكم الجزائر علان تشرف عليه فرنسا من الناحية العسكرية.
- أن تحتل فرنسا بصورة دائمة وان تشغلها إقتصادياً[3]

ولقد كان من الطبيعي أن تسقط الجزائر بسهولة في ايدي الفرنسيين يوم 5 جويلية 1830 وذلك بسبب انفراد الداي بالسلطة واعتماده على مجموعة صغيرة من الجنود و الأقرباء الذي كانوا يخدمونه أما أبناء الجزائر فقد كانوا يعيشون في عزلة تامة و لم تكن لهم مسؤولية في السلطة.

حيث وصف لنا أحمد باي عن عملية الإنزال هذا متعجبا من الوضعية تعجباً يثير الدهشة فيقول (نزل العدو في غرب الجزائر برجاله وفرسانه دون أن يكون هناك احد يملك الجنود والفرسان لرده كما لم يكن هناك شخص مستعد لها لمحاربته، مما سمح للعدو أن ينزل جنوده وان يحفر الخنادق وينصب مدافعه ويحارب المسلمين المتشتتين الذين لا يملكون البارود والذخيرة وبدأ العدو يتقدم في المناطق الساحلية التي احتلها بكل سهولة[4] وفي سيدي فرج لم تحضر المدفعية ولم تحفر الخنادق ولم يكن هناك سوى اثني عشر مدفعا.

1. الدكتور عمر بوحوش، مرجع سابق، ص6.
2. د عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1930-1962 ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون-الجزائر، ص51.
3. عبد الرحمن بن محمّد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزء 4، دار الأمة للنشر والتوزيع(د.م)، 2009، ص7.
4. الدكتور عمر بوحوش، مرجع سابق، ص90.

الفصل الثاني:

القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر

المبحث الأول:القوانين الإدارية والعسكرية

المبحث الثاني:القوانين الاقتصادية

المبحث الثالث:القوانين الاجتماعية الثقافية والدينية

الفصل الثاني: القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر

المبحث الأول: القوانين الإدارية والعسكرية

منذ احتلال فرنسا للجزائر عشية 05 جويلية 1830م،عمد القادة الفرنسيين إلى سن قوانين وصفت بأنها جائرة في حق الجزائريين سعوا من خلالها إلى إلحاق الجزائر بفرنسا وتجعلها مقاطعة فرنسية ودمج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي لذلك يمكننا الوقوف على جملة من القوانين التي أصدرتها السلطات الفرنسية خلال احتلالها للجزائر وقد تنوعت مابين قوانين إدارية عسكرية و ثقافية الخ...

والمتأمل للسياسة الفرنسية في الجزائر يجدها قد انتهجت سياسة خاصة على عملية الإخضاع والسيطرة على الأرض ثم تحويل الفرد الجزائري من مالك للأرض إلى عامل لدى المستعمرين ثم دمجها في بوثقة الثقافة الفرنسية والهوية المسيحية،ولأن هذه السياسات اعتمدت على العنف والاضطهاد فقد تصدى لها الشعب الجزائري منذ الوهلة الأولى حيث اندلعت مقاومات شعبية مست مختلف أرجاء الجزائر عبر فيها الجزائريون عن رفضهم لهذه السياسة بل وعن رفضهم للوجود الفرنسي بصفة عامة .

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم القوانين التي سنها المستعمر الفرنسي مطلع القرن التاسع عشر في الجزائر حيث حاولا هذا الأخير إضفاء الصيغة القانونية على عملية السلب والنهب والسيطرة على البلاد ومما يلاحظ في هذا الإطار ظهور مفاهيم جديدة وشعارات متنوعة على غرار تبليغ الرسالة الحضارية للجزائريين ولإعطاء الظاهرة الاستعمارية بصفة عامة، والاستعمار الفرنسي بصفة خاصة، نوعا من الشرعية المحلية والدولية بناءات السلطات الاستعمارية في تشجيع الهجرات الأوروبية إضافة إلى خلق تنمية رأسمالية أو مكملة الرأسمالية الوطن الأم (الميتروبول) la mere patrieعن طريق خلق مشاريع ومؤسسات إنتاجية وأسواق وتكوين وتجنيد أيدي عاملة محلية الخ...

وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب القرار في السياسة الفرنسية ظلوا يبحثون عن الحلول خلق حالة تعايش ''مقبولة ''بين العناصر الأوروبية والأهالي في إطار هويتهم الجديدة ويبدو أن مقاومة الجزائريين للاستعمار في بداية الأمر، ثم لشق أشكال الميز والتعسف، التي جعلت منهم موضوعا لمختلف أشكال الاستثناءات، في مراحل لاحقة وهو ما يجعلنا نميل إلى اعتماد فترات أساسية ثلاث نتائج عامة لدراسة السياسة الاستعمارية في الجزائر وهي :

- مرحلة التنظيم 1830-1900
- مرحلة إشراك الأهالي 1900-1956
- مرحلة الدمج بين 1956 و استقلال الجزائر

المبحث الأول:القوانين الإدارية والعسكرية

أولا: – إغراء أعيان الجزائريين وقادتهم وبعض من شيوخ الطرق الصوفية :

لجأت فرنسا إلى استخدام سياسة الإغراء لتوسيع نفوذها وذلك بتوظيفهم ومنح لهم بعض الامتيازات والمناصب، فكانت إستراتجية الإدارة الفرنسية في استدراج الأعيان هي الحفاظ على نفوذ الأسرة الكبيرة في المناطق التي كانت أقل خضوعا للسيطرة العثمانية حيث اعترفوا بالمشيخات الموروثة وفق ما يخـــدم مصالحها، وكان اختيار الأعيان يخضع لعدة شروط منها قوة شخصيتهم ومدى تأثيرهم على محيطهم[1] طبق هذا الأمر في البداية مع أعيان مدينة الجزائر، حيث كان الاعتقاد الشائع لدى الفرنسيين أن حضور الجزائر كانوا متضايقين من الإدارة العثمانية، لأنهم حسب رأييهم طبقة صالحة للتعامل مع هذه الإدارة لكن سرعان ما انقلبوا عليهم واتهموهم بالتآمر والطموح ونحو ذلك[2].

تجاوزت هذه السياسة إلى الرغبة في استخدام هؤلاء الأعيان والمشايخ في أغراض تجسسية، وفي الكيد من الثائرين والمشاركة في عمليات استهداف الزعامات الثائرة واعتقالهم[3].كان هؤلاء المتعاونين مع الاحتلال يزودون الإدارة الفرنسية بالرجال والعتاد، بل أنهم كانوا يتقاسمون معها الغنائم والأراضي التي كان الاستعمار ينهبها من إخوانهم الجزائريين[4].ولأجل ذلك أنشأت الهيئة المركزية5، حيث كان الهدف من نشأتها ترضية الجزائريين ولاسيما الطبقة التي تعاونت معهم والتي كانت تظن أن زوال الإدارة العثمانية يعني انتقال الحكم إليها، فكانت مستعدة لكل التنازلات من أجل الحفاظ على مصالحهم، ولعل هذا ما سهل استدراجهم من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي6.

نجحت السلطة الفرنسية في استقطاب بعض الزعامات من بينهم أحمد بن سالم والذي استطاع بنفوذه السيطرة على الأغواط، ومجابهة الأمير عبد القادر عندما حاصر عين ماضي وما كان ذلك ليكون لولا استعانته بالفرنسيين في أفريل 1841م، كما وفقت أيضا في استدراج بعض الأسر القوية في الصحراء منها أسرة أولاد

---

[1] عثمان زقب ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914(دراسة في أساليب السياسية والإدارية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورة العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، 2014-2015، ص 85.

[2] أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982م، ص 85.

[3] السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914(دراسة في أساليب السياسية والإدارية)، المرجع السابق ، ص 103 .

[4] مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة والمجتمع ، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر ، 2007م ، ص 58-61.

[5] أنشأتها اللجنة الحكومية بأمر من القائد العام لحملة دي بورمون ضمت المنظمات السبع الهامة من مدينة الجزائر،كانوا تقريبا من حضر مدينة الجزائر من بينهم أحمد بوضربة والحاج قدور، (أنظر : أبوالقاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق، ص 58.)

[6] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص 60.

سيدي الشيخ[1]. بالإضافة إلى هذا فقد اهتمت الإدارة الفرنسية بشيوخ الطرق الصوفية لتأثيرها الفائق على المجتمع الجزائري خاصة في مسألة الجهاد، فاستقطبت هذه الزعامات الدينية بمختلف الأشكال

من خلال الإغراء والقوة والاستدراج، حيث نجحت في استقطاب الطريقة التيجانية ضمن سياسة فرق تسد لضربها مقاومة الأمير عبد القادر، من خلال استغلالها الخلافات الموجودة بين التيجانية والقادرية.استطاعت السلطات المحلية للاستعمار ضمان ولاء عدد من النخبة الدينية الممثلة في مشايخ الزوايا مقابل حصول هؤلاء على امتيازات و مصالح إقطاعية[2]، فأصبحت الطرق الصوفية أداة مطيعة في يد الاستعمار ووظفها لخدمة مشاريعه الدينية لما كان لها من تأثير روحي وهيمنة على الفكر الشعبي3.

ثانيا : – استخدام المكاتب العربية :

أنشأ الجيش الفرنسي عام 1833 م هيئة مكلفة بجمع معلومات عن الجزائريين تكون همزة وصل بين الفرنسيين والجزائريين حيث تجسد ذلك في الديوان العربي4، وفي 1837م أحدث الدوق رفيقوا الحاكم العام للجزائر فرعا في مكتبه سماه بالمكتب العربي، فيما بعد صار يطلق عليه مصلحة الشؤون العربية التي أسندت إدارتها إلى النقيب لامورسيار لأنه كان يحسن التكلم باللغة العربية5. كما أوكلت لها مهمة الاتصال بشيوخ القبائل ومسؤولي العشائر والتفاوض معهم، وإقناعهم بقبول فكرة مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل احترامهم والمحافظة على مصالحهم[6].

وفي أفريل 1839م تم إعادة تأسيس مصلحة الشؤون العربية ، التي أسندت إدارتها إلى بيليسي ثم خلفه آلونفيل، وفي عهد بيجو تم إعادة أحياء نشاط إدارة شؤون العربية في 16 أوت 1841م.

برئاسة دوماس[7]، وفي عام 1844 م تأسست المكاتب العربية بصفة رسمية لتدعم الإدارة الفرنسية، حيث اتخذت إجراءات كثيرة في مجال دمج المؤسسات الجزائرية داخل المؤسسات الفرنسية[8] ووضعت لها هياكل

[1] أحميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، دار البعث للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2000م، ص ص 158-160.

[2] السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914(دراسة في أساليب السياسية والإدارية)، مرجع سابق ، ص 121.

[3] رابح لونيسي وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010، ص 257.

[4] عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت ،1997م، ص129

[5] صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى ، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005م، ص245

[6] بوضرساية بوعزة ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة ، الجزائر ، ص94

[7] مصالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى ، المرجع السابق ، ص 246-247.

[8] باتريك افينو وجونبلابنستاين ، حرب الجزائر ملف وشهادات ، تر: بن داود سلامية ، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 125.

إدارية بحيث تصبح هذه المكاتب هي الوسيلة التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين والقضاء على ما بقي من مؤسسات الدولة الجزائرية[1]، ويمكن تلخيص أهداف المكاتب العربية * في ما يلي :

* التمكين للاستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية .

* مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم .

*مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية .

* التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة عن طريق إقرار الأمن والاستقرار .

*استخلاص الضريبة

* التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبير .

*تولي مهمة القضاء والفصل في الخصومات الأهالي[2].

وقد قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاثة الموجودة بالجزائر، وفي كل مقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى، ووحدات من الدرجة الثانوية[3].

وصل عدد المكاتب العربية عام 1865م في مقاطعة الجزائر 14 مكتب، وفي مقاطعة قسنطينة 15 مكتب، وفي مقاطعة وهران 12 مكتب .

تتشكل المكاتب العربية في كل مقاطعة أو عمالة جزائرية من :

مدير.

ضابط مسؤول عن الصحة .

مترجمان .

ضابط صف

وحاجبان .

خوجة .

---

[1] عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص130

* انشئت **المكاتب العربية** لأول مرة سنة1833 بهدف أحكام فرنسا قبضتها على السكان الأهالي ، وفي 1844/02/01 صدر قرار يحدد هياكلها وسلطاتها ، أما مهمتها فتمثلت في جمع الضرائب ، ومراقبة نشاط السكان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، والتجسس عليهم وكان على رأس كل مكتب ضابط عسكري فرنسي برتبة عقيد يحسن اللغة العربية ، ويساعده في مهامه نائبان عسكريان برتبة ضابط وكاتب فرنسي ، وخوجة ومترجم وشاوش وقاض وفي سنة 1867 دعمت هذه المكاتب بأطباء ، ولم ينقطع نشاطها إلى 1870.

[2] صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، المرجع السابق ، ص 248-249

[3] عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 130.

وكيل الضياف[1].

أما أدوار هذه المكاتب وأهدافها تمثل في العمل على إخضاع الأهالي والسيطرة الاستعمارية ومراقبة حالة الرأي الشعبي وتطوراته[2]، ولم تقتصر على هذا الجانب فقط بل تعدت إلى الجانب الإداري و ذلك برسم تنظيم إداري جديد للقبائل والبلاد بكاملها وتبعا لذلك تم تقسيم القبائل إداريا إلى مجموعة من القيادات، وتتضمن كل قيادة مجموعة من القبائل والعشائر[3].

كما اهتمت المكاتب العربية بمتابعة ومراقبة تعليم الأهالي الذي كان يستمد أصوله من الدين الإسلامي والذي كان يشكل عقبة أمامهم التجسيد مشروعهم الاستعماري، كما فرضت رقابة دائمة على رجال الدين والمساجد والزوايا وكل المنتمين إليها[4].

المبحث الثاني : القوانين الاقتصادية

–أولا: استخدام الضرائب :

تعدت السياسة الفرنسية إلى الجانب الاقتصادي وذلك عن طريق النظام الضريبي، فقد أخضعت الأهالي إلى نظام ضريبي قاسي، حيث أصدر قرار من طرف دورفيقو في 07 مارس 1832م يقضي بإجبار سكان الجزائر على دفع ضريبة مقدرة ب45ألف قنطار من الصوف[5]، بالإضافة إلى التعليمة الصادرة في 12 فيفري 1844م[6]، والتي حددت الغرامة المالية التي تفرض على الأفراد أو على الجماعات من طرف المسؤول محلي تعيينه الإدارة الاستعمارية، أو من طرف متصرف إداري أو عسكري، وقد طبقت الغرامة على كل الانتفاضات[7].

وقد كان ميلاد الضريبة العربية حسب الأمر الصادر في 19 جانفي 1845م[8] وظلت الإدارة الفرنسية متمسكة بالنظام الضريبي قي مشروع مقترح سنة 1852م من طرف كلوزيل.

---

[1] عبد الوهاب بن خليف ، الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر08 ماي 1945،تق:سليم قلالة ،ط1،دار بني مزغنة، الجزائر، 2005م ، ص38 .

[2] صالح فركوس ، احتلال ومقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة 1841-1871، ج1، رسالة دكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2000-2001، ص 37-49.

[3] المرجع نفسه، ص 83-85.

[4] المرجع نفسه، ص 205-206.

[5] محمد عيساوي ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر، 2011م، ص30.

[6] رابح لونيسي وآخرون ، مرجع سابق، ص225.

[7] بوعلام بوحمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954معالمها الأساسية ، دار الغلمان للنشر، 2002م، ص72.

[8] شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج1، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ،2007م، ص464.

وقد بلغت قيمة الضرائب التي انتزعها الفرنسيون من الجزائريين نحو 220 مليون فرنك عام 1870م[1]

وتصنف الضرائب إلى صنفين :

1-1الضرائب العربية :

أ- الزكاة : وهي فريضة إسلامية أحالها العثمانيون وأبقي عليها الفرنسيون وهي ضريبة على قطعان المواشي تقوم الحكومة العامة بتجديدها كل سنة، وبدون الأخذ بعين الاعتبار إذا كانت المناطق مدنية أو عسكرية[2].

ب- العشور : تفرض على الأراضي الزراعية تحدد على حسب الجابدات والزويجات، وبعض المنطاق تأخذ عينا وهي خاضعة لعدة عوامل، وتأخذ هذه الضريبة بعد إتمام عملية الحصاد[3].

ج- اللزمة : يدفعها كل من بلغ سن حمل السلاح، وكانت هذه الضريبة تدفع عينا إلى غاية سنة 1845م أمرت الإدارة الفرنسية بدفعها نقدا المسؤولين عن جبايتها هم القيادات العربية وذلك تحت إشراف المكاتب العربية وتتم جبايتها خلال شهر ماي[4].

د - الحكور : وهي ضريبة تطبق فقط على أعراش قسنطينية وهي عبارة عن ثمن كراء الذي يؤديه الفلاحون على الأراضي العزلية، وهذا كان متبع خلال العهد العثماني[5].

هـ- السخرة : كالحراسة الليلية دون أجر والحراسة ضد الحدائق دون أجر وكذلك العمل في مزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون مقابل أو دفع مبلغ من المال لقاء الأعضاء الظالمة ودفع الضرائب عن بعض حيوانات الحرث والجر وبقيت سارية قانونيا إلى غاية 1918م إلى جانب هذه الضرائب

. الضرائب على الأكواخ .

. ضريبة النخل على الواحات[6]

[1] رابح لونيسي وآخرون ، مرجع سابق، ص97.

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط1، دار الكتاب ، الجزائر ،1963م، ص285.

[3] الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة أول نوفمبر 1954-1997،ص98.

[4] رابح لونيسي وآخرون ، مرجع سابق، ص 226.

[5] المرجع نفسه، ص 226.

[6] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص258.

2-1 الضرائب العامة (الفرنسية):

أ- الضرائب المباشرة :

وهي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات ورخص مختلفة وحقوق الصيد وغيرها، أما الكولون فقد أعفوا من ضريبة الدخل وضريبة التريكات التي كانت سارية بفرنسا[1].

ب- مصادرة الأراضي :

من الإجراءات الاقتصادية القمعية والردعية التي انتهجتها السلطات الفرنسية تجاه الجزائريين إجراء المصادرة أو الاستيلاء على الأملاك و الأراضي، مما الحق بالمجتمع الجزائري أضرارا وخيمة .

فقد عملت الإدارة الاستعمارية منذ احتلالها للجزائر على الاستيلاء بالقوة والتحايل على الأراضي الشاسعة تحت طائلة مبررات غير منطقية ولا قانونية من بينها ادعائها أنها الوارث لكل الأراضي التي تدخل ضمن أملاك البايلك ثم ما فتئت تخلق الذرائع والحجج الواهية لإفتكاك الأراضي من ملاكها، باسم أرض ذات منفعة عامة، أو عقابا لمشاركتهم في مقاومة، كما سنت عدة قوانين و قرارات تسترت وراءها لتنفيذ مصادرة المزيد من العقارات منذ 1830م منها :

- قرار سبتمبر 1830م : الذي أجبر الجزائريين على الهجرة وترك الجزائر وذلك باستخدام سياسة التفقير التي ترغمهم على مغادرة أملاكهم وأراضيهم، أو القبول بالعمل تحت سيطرة المستوطنين الأوروبيين ، ولتجسيد هذه السياسة بادر النظام العسكري إلى إصدار هذا القرار في عهد كلوزيل الذي نص على:" إن كل الدور والدكاكين والمخازن والحدائق والأراضي والمحلات والمؤسسات مهما كانت، التي كان يشغلها الآن أناس باسمهم بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لمكة والمدينة، كل ذلك يدخل في أملاك الدولة للدومين ويجبأن تستثمر لحسابها" . فهو يبيح انتزاع الملكية من أصحابها ومصادرة أراضي الأوقاف،ضاربا عرض الحائط ما جاء في معاهدة الاستسلام 05جويلية 1830م بين الداي حسين والقائد العام للجيش الفرنسي الكونت دي بورمون التي جاء فيها عدم المساس بالديانة والحرية والأملاك والتجارة والصناعة الخ...[2].

صدور قرار 12 أفريل 1841 الذي ينص على أن كل فرنسي يملك من ألف ومائتين إلى خمس عشر ألف الفرنكات يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 4-12 هكتار ومسكنا وكانت النتيجة اشتداد الهجرة الأوروبية.[3]

---

[1] الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق ، ص 99- 100.

[2] كمال كاتب ، أوروبيون أهالي ، ويهود بالجزائر1830-1962 تمثيل وحقائق السكان ،تر:رمضان زبدي ، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 29.

[3] صالح عباد ،المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية ابن عكنون الجزائر1984ص11.

– قانون 01 أكتوبر 1844م: المتضمن مصادرة كل الأراضي غير المزروعة أو غير الموثقة، في الإدارة الفرنسية، مع إعطاء مهلة ثلاث أشهر لإتمام إجراءات التسجيل وحيازة الملكية، وإلا يتم مصادرتها، ويتضح أن هذا القانون لم يترك أية فرصة للجزائريين للحفاظ على أرضهم التي باتت مستهدفة بعد أن وضع أمامهم شروط تعجيزية خاصة وأن الجزائريين غير متعودين على القوانين الفرنسية، أضف إلى ذلك أن معظم الأراضي كانت متوارثة ويحكمها العرف بمعنى غير مسجلة[1].

– قانون 31 أكتوبر 1845م: المتضمن تجريد كل من يثور على السلطة الاستعمارية من أرضه أو بمجرد الاتهام بالعداء لفرنسا[2].

– قانون 21 جويلية 1846م: أباح إمكانية الاستيلاء على الأراضي غير المستغلة (البور) وكذا أرض العرش في حال ثبوت مشاركتهم في مقاومة.

لقد مكنت هذه القوانين من تمليك 54.894 هكتار للمستوطنين وتحويل 114.721 هكتار لأملاك الدولة.

– قانون 16 جوان 1851 : يؤكد أن الملكية حق مضمون للجميع بدون تمييز بين الملاك من الأهالي والملاك من الفرنسيين وغيرهم ويقضي بتحديد أراضي الأعراش ذات الملكية الجماعية بحسب ما يتناسب وحجم كل عرش ونزع الفائض من الأراضي المتبقية ونورد هنا بعض الأمثلة، أن قبيلة الغرابة التي أطالها هذا القانون،حددت أراضيها بمقتضاه بـ 33.288 هكتار عوضا عن 85.000 هكتار التي كانت بحوزتها حيث انتزعت منها أخصب أراضيها الممتدة بين وهران وسيدي بلعباس بتصنيفها فائض فوق الحاجة و هذا ما اتسمت به سياسة الماريشال راندون طيلة فترة حكمه، لم يترتب عن هذه القوانين الجائرة سوى المزيد من الغليان والمقاومة المسلحة التي انتشرت من مكان إلى آخر، ودفعت بنابليون الثالث إلى إعادة النظر في السياسة المتبعة ولو من حيث الشكل بإصدار المرسوم المشيخي 1863م[3].هو أطول تشريع عهدا قام به "نابليون الثالث" بخصوص الجزائر وهو القرار المعروف بـ: سيناتوس كونسلت الذي تم صدوره في 14جويلية 1865 م، أي بعد حوالي شهر فقط من عودته الثانية من الجزائر[4].

يشير هذا القانون بالترغيب المادي والمكانة الاجتماعية وبالأمن في ظروف قهر وتسلط وفاقة كان وقعها مجتمعة شديدا قاسيا على الجزائريين.

---

[1] رابح لونيسي وآخرون ، المرجع السابق، ص 196.

[2] عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، تر: عبد الله جزيف ،ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 1983م،ص 61.

[3] نصر الدين بن داود ، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر،2007م، ص 53.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 24.

وقانون "سيناتوس كونسلت " هو مصطلح يطلق على محضر رسمي لمجلس الشيوخ المشكل حول الإمبراطورية والذي يقوم بدور البرلمان في سن القوانين والمصادقة عليها، ويعني المصطلح قرار مشيخي قنصلي، وهو المتعلق بحكومة الأشخاص وطبيعتهم بالجزائر، حيث يعتبر فيه جميع الجزائريين رعايا فرنسيين يتمتعون بالحقوق والواجبات ولكنهم يخضعون لأحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن استدعائهم للوظائف الإدارية بناءا على طلباتهم، فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فانه يحصل عليها ولكن في هذه الحالة يصبح خاضعا للقانون الفرنسي ويجب عليه التخلي عن الشخصية الإسلامية (الطلاق، الميراث، تعدد الزوجات الخ...)[1].

2 – مراسيم القانون :

صدر قانون السيناتوس كونسيلت في 14 جويلية 1865م، ونشر في الجريدة (النشرة) الرسمية ويحتوي على خمسة مواد هي كالآتي :

المادة الأولى: الأهلي المسلم فرنسي، غير أنه يخضع لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، ويمكن قبوله للخدمة في الجيوش البرية والبحرية، كما يمكن استدعائه لشغل الوظائف المدنية الجزائرية، وإذا طلب التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، ففي هذه الحالة يخضع للأحكام المدنية والسياسية الفرنسي2.

المادة الثانية : الأهلي اليهودي فرنسي، مع ذلك يستمر خاضعا لأحكام تشريعه الشخصي .

– يمكنه التمتع بحقوق المواطن الفرنسي إذا ما طلب ذلك، لكنه في هذه الحالة يخضع للأحكام المدنية والسياسية الفرنسية.

– يمكن استدعائه للخدمة في جندية البر والبحر، كما يمكن توظيفه في الوظائف المدنية الجزائرية.

المادة الثالثة: المساواة في الحقوق والتمتع بكل حقوق المواطن الفرنسي لكل أجنبي يسوغ أو يبرر إقامته بالجزائر ثلاث سنوات.

المادة الرابعة: نوعية الوطني الفرنسي، لا يمكن أن تملك أو تنال طبقا للمواد1 ،2 و 3 الموجودة في القرار المشيخي إلا في سن العشرين، وفي عام مكتمل، كان البحث من قبل مرسوم إمبراطوري راجع لمشورة الدولة3.

المادة الخامسة: نظام إداري شعبي يحدد:

* شروط قبول أو تسليم الخدمة من قبل الأهالي المسلمين، والأهالي اليهود في جندية البر والبحر.

* عمل وتوظيف المدنيين في إطار ما يسمح للأهالي وتسميتهم في الجزائر .

[1] حياة سيدي صالح ، اللجان البرلمانية الفرنسية 1871م-1895م، دار الهدى ، الجزائر ، 2012م، ص 19.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق ، ص 144.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص 24-25.

* إشكال في إطار الطلبات الموضحة في المواد1،2 و3 لحاضري مجلس الشيوخ القنصلي .

وبقي هذا النص القانوني ساري المفعول رغم التغيرات التي طرأت عليه خاصة في سنة 1919م النظام الأساسي في المادة، إلى جانب قانون 7مارس 1946م الذي يذكر ويعترف بكل التابعين للمقاطعات البحرية وهي خاصية للمواطن.

-ثانيا: تشجيع الاستيطان :

أجمعت الدراسات الخاصة بتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، أن الاستعمار في الجزائر لم يكن فقط استعمارا عسكريا وإنما تعدى إلى ما هو أخطر من ذلك فمن خلال التعرف على أحد الأسباب الحملة الفرنسية على الجزائر والمتمثل في إيجاد مكانا واسعا للفائض من السكان، بالإضافة إلى البحث عن سوق خارجية لتصريف منتوجاتها من جهة وتصنيع منتوجات جديدة ندرك أن الاستعمار عندما وضع أقدامه في الجزائر كان قد قرر البقاء فيها .

لهذا سعت فرنسا منذ بداية الاحتلال إلى بناء قاعدة ديموغرافية لتدعيم القاعدة العسكرية وإقامة كيان اجتماعي دخيل ونظام سياسي جديد، يضمن لها تحقيق مشرعها إلى الأبد، ولتحقيق ذلك قامت بتشجيع الحركة الاستيطانية وهذا بتوفير مختلف الشروط المشجعة للاستيطان كامتلاك الأرض والسكن وتوفير العمل والقروض ووضع امتيازات مغرية [1].

أما فيما يخص الأهداف من هذا الاستيطان فهي:

- تدعيم التواجد العسكري بمستوطنين مدنيين أوروبيين، وفي هذا الصدد وجه الجنرال كلوزيلنداء إلى الأوروبيين الذين وصلوا إلى الجزائر يوم 19 أوت 1831م :"عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية وذلك لأنه لا يمن أن تغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية ".

- توجيه خدمة الفلاحة الأوروبية إلى خدمة الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى .

- تزويد الإدارة الفرنسية بمختلف الموظفين والإطارات والكفاءات الفنية في جميع المجالات لتهيئة أرضية جديدة من شأنها أن تساهم في نمو الاقتصاد الفرنسي وهذا بواسطة استغلال إمكانيات وثروات الجزائر.

- خلق وسيط بين المنتجات الصناعية الفرنسية الحديثة والشعب الجزائري الذي كان يعتمد على الصناعات اليدوية[2].كانت أولى محاولات الاستيطان بعد احتلال مدينة الجزائر العاصمة والاستيلاء على أغلب ممتلكات الأهالي من منازل ودكاكين فشرعت الإدارة الفرنسية في اتخاذ إجراءات تبيح من خلالها الاستيلاء على الملكيات

1 يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)، دط ديوان المطبوعات الجامعية ، دم ط ،2007م، ص 59.

2 المرجع نفسه، ص60.

سواء أكانت منقولة أو غير منقولة تابعة للأفراد أو للدولة أو القبائل أو أملاك الأوقاف، وهذا من أجل إيواء الجنود الذين شاركوا في الحملة الفرنسية أو الشخصيات التي رافقت الحملة من أطباء ومهندسين وإطارات وفنيين وحتى الشخصيات التي عارضت حكومة شارل العاشر والأشخاص ذو سوابق عدلية[1].وكانت بداية الاستيطان باغتصاب حوالي 1000 هكتار تابعة لحوش حسن باشا بالحراش أعطيت لجنود الجنرال كلوزيل وسميت بالمزرعة النموذجية ومن أهم الشخصيات العسكرية التي شجعت الاستيطان العسكري، الجنرال كلوزيل الذي كان يأمل في أن يجعل من الجزائر سان دومنيغ جديدة وأن يحول رؤوس الأموال الأوروبية المتجهة إلى أمريكا إلى الجزائر، فكان الأوروبيون رغم ما نصت عليه وثيقة الاستسلام من احترام عادات وتقاليد الجزائريين وعدم المساس بأملاكهم[2].

تقرر إقامة أولى القرى الاستيطانية أثناء حكم الجنرال برتزين، حيث تم توطين حوالي 400 مهاجر من أصول سويسرية و ألمانية الذين قسمتهم الإدارة الفرنسية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى منحتها أراضي في دالي إبراهيم والمجموعة الثانية خصصت لها أراضي في القبة لكن هذه التجربة لم تنجح لعدم تأقلمهم مع الظروف الصعبة وهجمات الأهالي[3].

كما تمت نفس التجربة بستيديا بالقرب من مدينة مستغانم حيث تمت تحويل قرابة 800 بروسي، وبمرور الوقت اتسعت المستوطنات فشملت أراضي متيجة وبرج الكيفان وذراع الميزان ولحقتها محاولات أخرى مثل مستوطنة بوفاريك سنة 1836م حيث تم توزيع حوالي 173 قطعة أرضية تبلغ مساحة كل قطعة حوالي أربع هكتارات موجودة في الأحواش المجاورة لبوفاريك وبوعقاب[4]. وكان ما يميز الاستيطان في بداية الاحتلال أنه طغى عليه المبادرات الفردية، رغم سعي الملك لويس فيليب إلى إعطاء توجيهات إلى دوائره الرسمية بضرورة التعاطي مع ملف الاستيطان وإدراجه ضمن الأولويات فبإيعاز منه صدر في 07 جويلية 1833م تقرير في هذا الأمر[5] .

انتقلت الإدارة الفرنسية إلى تشجيع الاستيطان الحر لجلب عدد أكبر من المستوطنين الذين يملكون رؤوس الأموال لكون أغلب المستوطنين من قبل كانوا من الطبقات الفقيرة . فعرضت الدولة بيع أراضي الدومين (أراضي الدولة) المتكونة من أراضي البايليك والأوقاف المصادرة حيث عرضت في سنة 1837م بيع هذه الأراضي بأسعار معقولة جدا، بلغ عدد الأراضي التي وزعت على المهاجرين الأوروبيين خلال سنة واحدة حوالي 4500 هكتار[6].

---

[1] سعادة عبد الناصر، النظم الاستعمارية الفرنسية وآثارها على الجزائريين بين 1830-1919، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2012/2013 م ،ص 35.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 9-10.

[3] لصالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، د طه ديوان المطبوعات الجامعية ، المطبعة الجهوية بقسنطينة، د ت ط ص 45 .

[4] تلمساني بن يوسف ، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830-1870،رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2010، ص 45.

[5] عبد الحميد زوزو ، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)،ط1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984م،ص 69.

[6] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج2، ط1، منشورات دار الأدب ، بيروت ، 1969م، ص 27 .

والمتتبع لتطور الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر يلاحظ أن أغلب المهاجرين الأوروبيين كانوا من جنسية غير فرنسية ويعود سبب انخفاض نسبة الهجرة الفرنسية المقدرة في سنة 1839م بحوالي 41.5 بالمئة.

ومع تعيين بيجو كحاكم عام في الجزائر أولى الحركة الاستيطانية مكانة و اعتبرها جزء من حربه الشاملة على الجزائريين وذلك بتوسيع دائرة الاستيطان إلى كل المناطق الخصبة الموجودة في الجزائر شرقا وغربا بعدما كانت تقتصر على جهات الساحل وسهول متيجة و أولى اهتمام كبير بتشجيع الاستيطان العسكري .

فهو يراهن على الاستثمار في المستوطن باعتباره الوحيد القادر على تحقيق ما يمكن فرنسا من ضمان ملكيتها للجزائر. فقد كان يرى في الاستيطان الأداة الفعالة لتحقيق ما تعجز عنه الآلة الحربية، فهو يريد تغيير الخريطة البشرية في الجزائر باجتثاث الجزائريين من أرضهم وتحويلهم إلى خماسين[1].ولقد وجد في العسكريين المتقاعدين الحل الأنسب لتحقيق مشروع المستوطن العسكري، وراهن على 150 ألف مستوطن مسلح توفر لهم الإمكانيات المادية والمعنوية حتى يتسنى لهم نقل التمدن الأوروبي إلى الجزائر وتخفيف العبء على الجيش . حيث وصل عدد الجيش الفرنسي في الجزائر من 42 ألف سنة 1837م إلى 100 ألف سنة 1842م سمح له بشن حرب توسعية شملت المقاطعات الثلاث[2].

تطور نسبة المهاجرين من أصل فرنسي، بعد 1856م جراء التدابير التي اتخذت على جميع الأصعدة لتشجيع الاستيطان وتحفيز المهاجرين الفرنسيين، بالإضافة إلى مراجعة السياسة الاستيطانية برمتها لإدماج المستوطنين الأوروبيين من غير الفرنسيين، حيث أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا دخل حيز التنفيذ 1865م يتيح تجنيس المستوطنين الأوروبيين بالجنسية الفرنسية ضمن قانون سيناتوس كونسلت[3].

وفي المقابل نجد تراجع النمو الديمغرافي في أوساط الجزائريين بسبب الظروف القاسية التي أصبح الشعب الجزائري يعيشها جراء الحروب. بمجرد تعيين كريميو كمسؤول في حكومة الدفاع الوطني قام هذا الأخير بإصدار جملة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر وإعطاء السلطات المطلقة للمعمرين الأوروبيين، وبناءا على هذه المراسيم الصادرة في 24 أكتوبر 1870م تقرر :

* إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر التابع لوزارة الحربية وتعويضه بحاكم عام مدني .

* تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش .

* إنشاء مجالس عامة منتخبة.

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 189 .

[2] المرجع نفسه ، ص 190.

[3] موسى عاشور، أعمال الملتقى الوطني حول أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف ، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،2007م، ص 183

وفي ظل هذه القرارات جاء المرسوم الثاني الذي يسمح لليهود بأخذ الجنسية الفرنسية ويشاركوا في الحكم مع الفرنسيين، كما قررت حكومة الجمهوريين إلغاء المكاتب العربية وتحويلها إلى مكاتب الشؤون الأهالي[1].

4- محتوى المرسوم :

هذا المرسوم هو ثمرة جهود طويلة يقدر عمرها بالعقود انطلاقا من أربعينيات القرن 19، قبل هذا المرسوم في ظل ظروف غامضة بنقمة شعبية ومعارضة سياسية واسعة كادت تحدث أزمة سياسية في فرنسا[2]. إن القرارات والمراسيم المتوالية التي أصدرها كريميو تصب كلها في خدمة المعمرين، ولكونه يهودي حاول إدراج يهود الجزائر ضمن مخططه حتى تمكنوا بدورهم من الحصول على الامتيازات التي هي بحوزة المستوطنين غير اليهود، وبمجرد تعيينه في حكومة الدفاع الوطني حتى راح يصدر القرارات والمراسيم التي تخدم مصالح المستوطنين، وكان من ضمنها المرسوم الذي أعطى يهود الجزائر حق المواطنة الفرنسية وأصبحوا يشكلون عنصرا استيطانيا آخر بحكم الامتيازات التي يخولها لهم القانون الفرنسي على أساس أنهم أصبحوا مواطنين فرنسيين وبذلك يكون اليهودي كريميو قد أبسط نفوذ اليهود في الجزائر بحصولهم على الجنسية الفرنسية[3].

وهذا هو نص المرسوم القانون كريميو مترجم إلى العربية :

«إن حكومة الدفاع الوطني، تقرر بأن جميع الاسرائليين الأهالي في عمالات الجزائر قد أصبحوا مواطنين فرنسيين، وسوف ينتظم قانونهم الحقيقي والشخصي ابتداء من إصدار هذا القانون الفرنسي، وسوف يحتفظون بجميع الحقوق التي اكتسبوها. إن كل التشريعات وكل القوانين الصادرة عن مجلس الشيوخ أو القوانين المخالفة لهذا القرار تعتبر لاغية ».

المبحث الثالث:القوانين الاجتماعية، الثقافية والدينية

- **أولا: الإبادة الجماعية:** تعتبر من الأساليب التي استخدمها الاحتلال الفرنسي ضمن السياسة في الجزائر لكسر شوكة المقاومة وإرهاب السكان، من أجل تثبيت مخططاته وإنجاح مشاريعه .

فقد تسببت المدفعية في استشهاد حوالي 800 شهيد بأمر من الجنرال كلوزيل في نوفمبر 1830م[4]، كما صرح وزير الحرب الفرنسي جيرار : "لابد من إبادة جميع السكان العرب، أن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة هي حسب تقديري الوسائل الوحيدة التركيز هيمنتنا "[5].

[1] عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 139.

[2] فوزي سعد الله ، المرجع السابق ، ص 33.

[3] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 98-99 .

[4] محمد عيساوي ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر،2011 م ، ص 44

[5] سعدي بوزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص 22.

ومع مجيء الدوق روفيقو استعمل في سياسته المكر، والعنف فأحرق ودمر وذبح وسفك[1]، فقد كان هو المسؤول عن إبادة قبيلة العوفية (وهي قبيلة صغيرة تسكن ضواحي الدار المريعة قرب الحراش)[2] وامتدت جريمته لتصل شيخ قبيلة ربيعة بن سيدي غانم[3].

كما طبق بيجو كذلك الإبادة الجماعية بعد وصوله للجزائر 23 فيفيري 1841 م من خلال قوله : "أن الحرب مستمرة إلى غاية الإبادة"[4] واستمرت سياسة الإبادة والتقتيل الجماعي بعد انطلاق ثورة الزعاطشة[5]، ثم قرر الجنرال هيربيون معاقبة سكان واحة الزعاطشة فقتل الشيخ بوزيان وقتل ولد الشيخ بوزيان وقطع رأس الحاج موسى الدرقاوي، وقد قدر عدد القتلى 800 شخص[6]. وبداية من عام 1851 م شن سانت أرنو غارات إبادة في القبائل الصغرى، حيث قتل جميع من اعتصم بها[7].

يرى كمال كاتب أنه من الصعب في الواقع تقدير عدد الضحايا من السكان المسلمين، بسبب القمع والحملات الاستعمارية، مع ذلك اعتماد عدد 825 ألف قتيل من الأهالي طيلة 45 سنة الأولى من الاحتلال .

وفي هذا الصدد يذكر أوليفي بيكار بأن حصيلة تلك الحرب المنقطعة تقريبا بين 1830-1872 م، قد انخفض عدد سكان الجزائر إلى 2.125.000 بعد أن كانوا 3 ملايين[8].

ثانيا : استهداف المرأة والأسرة الجزائرية:

بعد دخول الفرنسيين للجزائر، وبعد المعارك الأولى، هرب العديد من الأسر، وقد عانت النساء الجزائريات من هذا الجو المليء بالبارود ورائحة الموت، وتبدو هذه المعانات في التشرد القصري، فقد بقيت حوالي 500 امرأة دون رجل[9]، كما تركت المرأة مقر استقرارها خلال الأيام الأولى للاحتلال هربا للبلاد حافية وعارية[10].

---

[1] محمد عيساوي ونبيل شريخي ، المرجع السابق ، ص 44-45 .

[2] المرجع نفسه، ص 45 .

[3] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1، ط1، دار الرائد ، الجزائر، 2009م ،ص 50 .

[4] محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق ، ص 84-85

[5] المرجع نفسه، ص 127- 128 .

[6] المرجع نفسه، ص 128-129.

[7] المرجع نفسه، ص 131.

[8] عثمان زقب، المرجع السابق، ص 27.

[9] حمدان بن عثمان خوجة، تر: محمد العربي الزبيري، منشورANEP-2005 ، ص 189.

[10] أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار (نقيب أشراف الجزائر)، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص223.

من العراقيل التي وضعها القانون الفرنسي أن الزوجة المسلمة المتوفى عنها زوجها لاحق لها من ميراث زوجها أو من الدولة إلا إذا كان زوجها قد عقد طبقا للقانون الفرنسي، وقد تخلى عن أحواله الشخصية الإسلامية[1].

لقد تبنت إدارة الاحتلال الفرنسي إستراتجية استهداف المرأة المسلمة، في إطار سعيها لتوغلها في المجتمع الجزائري، وبالتالي استدراجها ضمن ما يخطط له الاحتلال من مكائد لضرب الأسرة والمجتمع المسلم في الجزائر عامة[2].قام القادة الفرنسيون بتبني فكرة إنشاء مدارس خاصة بالفتيات المسلمات[3]، كما أقدمت السيدة أليكس سنة 1846 م على فتح مدرسة تعليم البنات الجزائريات اللغة الفرنسية والعربية وبعض المهن كما أسس بيجو عام 1847 م مدرسة خاصة في الجزائر العاصمة للبنات لإظهار دعمه لهذه السياسة الفرنسية اتجاه المرأة العربية4. كما طرحت مسألة الطب كأداة للاقتراب من الأسرة المسلمة والمرأة بالخصوص[5].

كانت المرأة الجزائرية مركز اهتمام المبشرين وعلى رأسهم لافيجري[6] الذي أدرك مقام المرأة في الأسرة والمجتمع الجزائري، ومدى تأثيرها والوصول إليها يعني حتميا الوصول للأسرة كلها لذلك قام بتأسيس فرقة خاصة بالعنصر النسوي، كما كان هذا الأخير يوصي الأخوات البيض بضرورة إحداث علاقات حميمية مع الأسرة الجزائرية والتركيز على المرأة، لكونها شخصية جد مؤثرة في المجتمع الجزائري[7].

– ثالثا:محاولة إزالة القضاء الإسلامي :

عملت الإدارة الاستعمارية على محاربة وطمس الشخصية الإسلامية للجزائر منذ حملة 1830م بمختلف الوسائل ، وأول من نفذه الجنرال كلوزيل الذي قام بإلغاء المحكمة الحنفية بالجزائر، لتضييق نطاق القضاء الإسلامي[8].ثم توالت القوانين لإقصاء القضاء الجزائري، وخلال الفترة مابين 1830- 1834 وصل عدد القرارات الخاصة بالقضاء حوالي 245 قرار، بموجب المرسوم الصادر في 22 جويلية 1834م تم تشكيل ثلاث محاكم في كل من وهران والجزائر و عنابة[9]. ولإخضاع الأمة الجزائرية للتشريع الفرنسي وجعلها تعيش تحت مظلة

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، مج3، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2005، ص 346-347 .

[2] عثمان زقب ، المرجع السابق، ص 248.

[3] المرجع نفسه ، ص 247-248.

[4] أحميدة عميراوي، فواصل في الفكر والتاريخ ، دار البعث ، قسنطينة ،2002م، ص100-101.

[5] عثمان زقب ، المرجع السابق ، ص250.

[6] لافيجري : شارل مارسيال ألمان (1825-1869) ولد في مدينة بايون بجنوب فرنسا، تولى منصب رئاسة أسقفية الجزائر، وأسن فرقة الآباء البيض التي حملت على عاتقها مهمة التبشير في شمال إفريقيا ووسطها (أنظر: خديجة بطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 18301870، مطبعة حلب، الجزائر، ص 131.

[7] سعدي بوزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، ص ص 85-90.

[8] المجلة شهاب الجديد، العدد الثالث، مج 3، السنة الثانية ، أصدره عبد الحميد بن باديس، ص210 .

[9] بوضر ساية بوعزة، المرجع السابق 142 .

الكفر الغربي الصليبي، صدر في 22 فيفيري 1841م أمر بنزع السلطة القضائية في الأحكام والجنايات والجنح وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسية[1].

ثم صدر قانون 26 سبتمبر 1842م حول زيادة إنشاء محاكم في المدن، التي تم احتلالها ، وبعده قانون 21 جويلية 1846 يقضي بدوره حل النزاعات العقارية والملكية وتسويتها بالقانون الفرنسي[2].

وفي ماي 1848م صدر مرسوم ينص على فرض مراقبة مشددة على المحاكم الإسلامية، في حين تم التأكيد على الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي في التشريع الإسلامي[3].

وقد حاولت السلطات الاستعمارية كسب بعض القضاة بشتى الوسائل والمغريات لنصرة القضية الاستعمارية.

إضافة إلى مرسوم أكتوبر 1854م في عهد نابليون الثالث، حول إنشاء المجلس الشرعي المتكون من قضاة ومفتيين، وقد عارضه المستوطنين بقوة فأصدر نابليون الثالث على إصدار مرسوم ديسمبر 1859 م . الذي جرد القاضي من العمل بالشريعة الإسلامية إلا في بعض المسائل القليلة، التي تتعلق ببعض الجزئيات من الأحوال الشخصية[4].

وبتاريخ 13 ديسمبر 1866م صدر مرسوم، جرد القاضي المسلم من كل الصلاحيات بالمقارنة مع القاضي الفرنسي، وأصبح دور القضاة المسلمين تنفيذ الأحكام فقط[5].

وفي ظل الحكم المدني ظهرت إدارة الإدماج المطلق، تمثلت في إدماج القضاء، كما أوضح الحاكم العام دو قيدون في 1871م القاضي الإسلامي يجب أن يحمي أمام القاضي الفرنسي[6].

وتماشيا مع هذا تم تأسيس محاكم الصلح عام 1874م، وألغي قضاة الشرع الإسلامي، وأرغم الأهالي على التقاضي لدي قضاة الصلح الفرنسي، وفي 1875 ألغى المجلس الأعلى للقضاء الإسلامي، كما ألغيت المجالس الاستشارية[7].

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص 221.

[2] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 143.

[3] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين 814ق م 1962، ط1، دار العلوم ، الجزائر ،2002م ، ص 222

[4] محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق ، ص 143.

[5] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 143

[6] شارل روبيرت أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج 1، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، ص52.

[7] عبد القادر حلوش ،سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص 65.

رابعا :– طرح الحركة التبشرية :

أصدرت السلطات الفرنسية في 1830 م قرارات بتدمير الزوايا والمساجد وتحويل البعض منها إلى كنائس ومن بينهم مسجد كتشاوة كما أصبحت أملاك الأوقاف الإسلامية تخدم العمليات التبشيرية المسيحية التي ارتبطت بالاحتلال منذ الوهلة الأولى ففي سنوات 1835 م استقر بالجزائر أخوات القديس يوسف.

ومن بينهم الراهبات الثالوثيات والجزويت وشرعت في عملها التبشيري[1]. في حين كان الجنرال بيجو يجمع الأطفال اليتامى ويأتي بهم إلى القسيس ويسلمهم له، وبذلك أسر حوالي 250 طفل[2] .وقد تولى الكاردينال لافيجري مسؤولية تنفيذ تلك السياسة التي تستهدف سياسة التمسيح.

وبعد أن حصل الكردينال لافيجري على حرية التبشير من الإمبراطور نابليون الثالث وضمان الحفاظ على الملاجئ، وخلال سنتي 1867-1868م، جمع حوالي 1752 طفل تتراوح أعمارهم بين الثامنة والعاشرة ووضعهم في مركز لتنصيرهم [3]، حيث أرسل بعضهم إلى مراكز دينية بمدينة مرسيليا، والبعض الآخر إلى مدرسة الاكليركية بيسان لوران بإقليم البربنب بفرنسا، وما تبقى من هؤلاء الأيتام قرر لافيجري عزلهم بإنشاء قرية عربية مسيحية تكون في نظره النواة الأولى للأسرة العربية المسيحية [4].

كما أولى اهتماماته بقضية بناء الأديرة والكنائس فتمكن مابين 1876-1878 م من تأسيس أكثر من 9 كنيسة و25 خورينة[5].

وفي فيفري 1869 أنشأ لافيجري فرقة دينية جديدة وهي فرقة الآباء البيض والتي ستأخذ على عاتقها مهمة التبشير في الجزائر، وجعل لافيجري بلدة الحراش القريبة من العاصمة مركزا رسميا لها[6].

ولم ينسى لافيجري مقام المرأة في الأسرة فوجه اهتمامه إلى التأثير عليها، ولهذا أنشأ فرقة الأخوات البيض التي حملتها مسؤولية التبشير في الوسط النسائي عن طريق التطبيب والتعليم والخدمات الخيرية، حيث سلم مسؤولية القريتين المسيحيتين إلى الآباء البيض[7].

---

[1] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1،دار اريحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2002م، ص126.

[2] الصالح فركوس، تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، المرجع السابق، ص 396 .

[3] أعمار عمورة ، نفسه ،ن ص

[4] خديجة بقطاش ، المرجع السابق، ص 128-129.

[5] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص145.

[6] أحميدة عميراوي وآخرون ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية1844-1916، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 109.

[7] خديجة بقطاش ، المرجع السابق، ص 129.

وقد تركزت جهود التنصير الفرنسية على البربر في بلاد القبائل بالرغم من أنهم مسلمون سطحيون وكان آباءهم قديما تابعين للحضارة المسيحية كما ادعى لافيجري وكما ادعى الجنرال دومى[1].

بذلك تم سن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام [2]، أو عبارة عن مجموعة من النصوص الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري ، حيث يقتضي أن يظهر الطاعة العمياء للمستوطنين[3].

تم تدعيمه في عهد الرئيس جون فيري في 28جوان 1881م وهو بمثابة قانون إرقاء عنصري، جعل من الجزائريين عبيد لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق السياسية و المدنية، خول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولايات والبلديات توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاتهم دون محاكم من أجل المحافظة على النظام الاستعماري[4].

حدد قانون الأهالي 41 مخالفة خاصة بالأهالي في 1871م، وخفضت إلى 21 مخالفة 1891م[5] واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897م ، بقي ساري المفعول إلى غاية 1944م[6].

- أحكام الأندجينا: تشمل أحكام الأندجينا على أربعة أصناف من السلطات :

1- سلطة الولي العام الفرنسي: تقوم على توقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة استمر العمل بذلك إلى غاية سنة 1944م.

2- سلطة المسؤولين الإداريين: تقوم بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي.

3- سلطة المديريات ذات صلاحيات مطلقة وسلطة قضاة الصلح : تقوم بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم .

4- سلطة المحاكم الزجرية : مختصة بالمسلمين[7].

وبفضل هذه القوانين :

*خول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتعذيب.

* خولت للسلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة ممتلكاتهم، دون صدور حكم قضائي بذلك.

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق ، ص329.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص 48.

[3] صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م -1962، المرجع السابق ، ص 129

[4] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 129.

[5] سعادة عبد الناصر ، المرجع السابق ، ص 58.

[6] صالح فركوس، ص 400.

[7] نفسه ، ص 131-132.

* تم التوسع بالسلطات قضاة الصلح كما خول لشيوخ البلديات حق مفاوضات الأهالي في حالة عدم وجود قاضي.

* شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند الحصول أي حادث في أي مكان ، وتطبيق العقوبات الجماعية لذلك.

* شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة[1].

– مواد قانون الأهالي : كانت تتشكل في البداية أي في 1881 م، من 41 مخالفة ، لكنها تقلصت سنة 1890م إلى 21 مخالفة[2] والتي يعاقب عليها الأهالي، ويمكن استعراضها في ما يلي:

* أقوال ضد فرنسا.

* رفض خدمة الحراسة والمرافقة أو عدم القيام بها .

* رفض الأعوان المساعدين توفير الأغذية والنقل للموظفين.

" عدم تطبيق الأوامر الواردة في نص القوانين 26 جويلية 1873م و 28 أفريل 1877م و 23 مارس 1882م.

* الإخلال بالمقررات الإدارية الخاصة بإسناد الأراضي الجماعية.

* التأخير في دفع الضرائب.

* رفض دعوة القاضي.

* عدم التصريح بالمواد الموظفة.

* حجز الحيوانات الضائعة أكثر من 24 ساعة.

* حق اللجوء لكل شخص أجنبي بدون رخصة تجول.

* الأخطاء في تسجيل الأسلحة النارية .

* المساكن المنعزلة خارج الدوار بدون ترخيص والإقامة على الأماكن المحرمة .

* الخروج من منطقة البلدية بدون إعلان والخروج من الإقامة وبدون جواز سفر.

* التغافل عن التوقيع في رخصة الخروج في الأماكن التي تتجاوز فيها الإقامة أكثر من 24 ساعة.

* التعرض القانون لكل من لا يحمل ترخيص في استعمال الحيوان.

* الخصومات واشتباكات وأعمال العنف .

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 48-49.

[2] كمال راتب ، المرجع السابق ، ص 40.

* الرفض والتهاون في الأشغال والخدمات وفي تقديم النجدة في الحوادث أو الضجيج أو الأضرار وكذلك في حالة الانتفاضة.

* الاجتماع بدون ترخيص لأكثر من 20 شخص في المناسبات الزردة أو الزيادة (الحج و الولائم الخ...).

* فتح المدارس الدينية أو التعليمية بدون رخصة.

* امتهان حرفة التعليم الابتدائي دون إذن .

* رفض المثول أمام الشرطة العدلية[1].

وفي هذا الصدد يذكر أجرون في كتابه تصريح جزائري منتخب، كان ضابطا سابقا في الجيش الفرنسي حيث قال : " قانون الأهالي يعذبنا ....إذا لم نقل صباح الخير، أو مساء الخير نصبح في السجن، إذا باع الجزائريين في السوق دون رخصة يتعرض لغرامة مالية، فإذا لم يقدر على الدفع زج في السجن".

أما فيما يخص محاكمة الجزائريين عند ارتكاب المخالفات المذكورة في قانون الأهالي فإنها من اختصاص المتصرف المدني في البلديات المختلفة، ومن اختصاص قاضي الحكم في البلديات الأخرى.[2]

- أرقام إحصائية عن تطبيق عقوبات الحبس والغرامات المرتبطة بقانون الأهالي:

لقد شهد تطبيق قانون الأهالي 1881م، تطبيقا قاسيا في السنوات الأولى1837 إدانة في البلديات المختلطة في 1883م أي ما يقارب 17 إدانة لكل 1000 ساكن، وبلغ مجموع الغرامات 213.0123 فرنك، ومجموع أيام الحبس 82.402 أي 443 يوم لكل 1000 ساكن ، كما بلغ عدد المعاقبين تحت طائلة قانون الأهالي،من طرف الإداريين في البلديات المختلطة خلال سنة 1894م عدد 24.862 شخص، موزعين عبر المقاطعات، الجزائر، وهران، قسنطينة[3].

[1] أنوشي لاكوست برنيان، الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحله، تر:رابح اسطمبولى وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الرغاية، 1984م، ص 374.

[2] بوعلام بوحمودة، المرجع السابق ، ص 71.

[3] شارل أجرون روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار من الانتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954، مج:2، ط1، ترجمال فاطمي وآخرون شركة دار الأمة ، الجزائر،2007م ص 38.

الفصل الثالث:

انعكاسات القوانين الاستثنائية على المجتمع الجزائري

- المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية
- المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية
- المبحث الثالث: الانعكاسات الدينية والثقافية

تمهيد:

إن البحث في القوانين التعسفية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وما اقترفته في حق الجزائريين من ظلم وتجاوزات وما ارتكبته من جرائم في حقهم وفي حق مقدساتهم وممتلكاتهم والتجاوزات الاستعمارية الفرنسية بعد احتلال الجزائر وتوسعها تدريجيا في المناطق التابعة لها في الشرق والغرب والوسط باستعمال القوة والعنق، حيث استطاع الاستعمار إلى حد ما أن يمزق وحدة الصف الجزائري ويحدث تفككا اجتماعيا واقتصاديا، إلا أنه لم يكن للجزائريين رغبة في امتصاص الثقافة الفرنسية.

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية

1) تردي الاقتصاد الجزائري:

من المواضيع التي أسالت حبرا كثيرا وتبوأت مركز الصدارة في اهتمامات الباحثين في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر قضية الفلاحين الجزائريين والكولون حول ملكية الأراضي[1].

فقد تعرضت الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة لهجمة استعمارية استيطانية شرسة سعت إلى إلحاق الجزائر كلية بفرنسا، بحيث تمثلت وسائلها الكبرى بطرد الشعب الجزائري من أرضه وإعطائها لحثالات المستوطنين الأوغاد الجاهلين[2].

حيث كان حرصا منذ الساعات الأولى عن إحكام قبضتها على الأراضي الزراعية بانتزاعها من أصحابها الشرعيين بشتى الطرق والوسائل، إدراكا منها بأن الأرض هي العنصر الأساسي اللازم لتنفيذ مشروعها الاستيطاني.

فلقد كان إقليم الشرق الجزائري الذي تزداد به الكثافة السكانية (نصف سكان الجزائر) قد تحمل عبئا لأكبر لعمليات الحشد والتجميع، ففي ناحية قالمة قد فقدت ثلاثة قبائل من 40% حتى 50% من مجموع أراضيها، وقبيلة أخرى 85%، بينما لم يبقى للقبائل المجاورة مثل Jammapesالتي تعتبر مركز دائرة لولاية سكيكدة وبينما الاسم الفرنسي الذي ذكرناه بين قوسين فهو عبارة عن وكالة سياحية في عزابة سوى الخمسين (5/2)، وفي إقليم الجزائر الأوسط اقتطع من إحدى القبائل في سهل الشلف 12.000 هكتار من ضمن 39.000 هكتار، وقبيلة أخرى تجاوز الخمسين (Arrhre ville) حيث لم تبقي لها إدارة الاحتلال سوى

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)، ج1، طبعة خاصة للوزراء والمجاهدين، ص 99.

[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)، ج1، دار المعرفة، ص 226

4.000 هكتار من ضمن 8.900 هكتار، فعلى الرغم من عدم التعرف بوجه التحديد على اسم القبيلة التي ذكرناها سابقا والتي تم تجريدها من أراضيها إلا أنه يمكننا أن نستخلص مما سبقنا ذكره أن هاته العمليات قد شكلت أحد العوامل الأشد مرارة على الجزائريين لأن هذه السياسة اقتلعتهم من أراضيهم وتثبيتهم في أراضي جدباء (Terre Sterile) حصوية أو جبلية.

وأيضا أمام الزيادة السكانية للجزائريين وتجزأ أراضيهم الفلاحية الإرث وقلة مردودها الهكتاري فقد كان على نحو 05 حتى 07 قناطر في الهكتار الواحد، والانحرافات التي تهلك سنويا حوالي 50.000 هكتار، زد على ذلك اقتطاع الدولة لأراضي زراعية من الجزائريين (للصالح العام)، فإن نصيب الفرد الجزائري من الحبوب قد نزل إلى قنطارين، إلى درجة أن الخبز صار مقنن التوزيع بسبب بروز المجاعة في بعض الدواوير، وقد قنن كذلك توزيع مواد أخرى وخاصة السكر والقهوة، بحيث أنه كان المتضرر الأول من بين الشرائح الفقيرة (الفلاحون، والعمال، والبطالون) من غلاء المعيشة والسوق السوداء، وكذلك انجر على نقص اليد العاملة توقف العديد من مشاريع تهيئة المساحات القابلة للري، كما تضررت الفلاحة من نقص الأدوات كنقص السكك والمحاريث، وهكذا فإن القبائل القديمة الموالية للسلطة يعني الدواوير والسمالة في ناحية وهران، وأولاد خليفة في عين تموشنت، وأولاد كسير في الشلف قد حرموا من أحسن أراضيهم، إضافة إلى ذلك منطقة قالمة التي ضيعت بعض القبائل منها أكثر من 50% من أراضيها[1]..... .

تناقصت الأراضي المزروعة نقصا فادحا، فثورة 1864-1865م خفضت المساحات المزروعة إلى ربعها من 2.210.000 هكتار سنة 1863م إلى 1.497.000 هكتار .من أجل قلة اليد العاملة.

ضف إلى ذلك انكماش مساحة الحبوب التي يعتمد عليها الجزائريون من 2.571.892 هكتار عام 1876م على سبيل المثال إلى ..... هكتار عام 1916م، وبالتالي صعب عليهم تدبير الموارد التموينية الأساسية، فانتشرت سوء التغذية بينهم، وقصد صاحب ذلك انخفاض حاد في مستوى معيشة الجزائريين وهذا ما يؤكده تناقص استهلاك الحبوب للفرد.

فبالرجوع إلى إحصائيات مصالح الضريبة نجد أن حاجة الفرد الجزائري كانت تقدر بخمسة قناطير سنويا سنة 1871م فتنخفض إلى أربعة قناطير عام 1900م.[2]

أما بالنسبة لمزارع الكروم التي كانت تمثل القلب النابض للاقتصاد الزراعي الاستعماري في الجزائر كون تجارة الخمور (تصدير) ألحقت أذى شديد، فقد نزلت مساحتها هي الأخرى من 396.000 هكتار سنة 1854م

[1]- محفوظ قداش،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، الجزائر بين تاريخ الجزائر 1830-1954م، ص 154، ص 255، ص 296.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000، ص 39.

إلى 362.000 هكتار سنة 1862م وهو الأمر الذي نتج عنه هبوط في إنتاج الخمور، كما هبط زراع الكروم هو الآخر من 32.952 مزارع سنة 1854م إلى 32.141 مزارع سنة 1861م[1]..... .

لقد أدت السياسة الاقتصادية الفرنسية إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان، بحيث أصبح الفلاحون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة بصفتهم كمزارعين، كما أجبر الفلاحون على البحث عن أراضي جديدة بأقل خصوبة وأصبح الكثير منهم مجرد خماسين، مما تسبب هذا الأخير في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية، ومن آثار هذه القوانين على الاقتصاد الجزائري انخفضت نسبة الملاك الجزائريين للأراضي التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، كما خصصت فرنسا مساحات شاسعة من هذه الأراضي الزراعية لزراعة الكروم وبذلك قلة مساحات الأراضي التي كانت تزرع فيها المحاصيل الحيوية لمعيشة السكان[2].

وقد تراجعت مساحة أملاك الجزائريين الزراعية من نحو 3 ملايين هكتار عام 1880م وطرد الجزائريين من أراضيهم التي كانت مصدر رزق لهم نحو 80% منهم إلى الأراضي القاحلة وتحول الجزائريين من ملاك أراضيين إلى خماسيين أو عمال يوميين أو موسميين مستعبدين الذين فاق عددهم مليون خماس، بحيث أنه كانت أوضاعهم في غاية البؤس فأصبح دخلهم بين 110 و315 فرنكا سنويا، وقد تعرض هؤلاء الخماسون والعمال الجزائريون لأبشع استغلال على وجه الأرض حيث امتدت ساعات عملهم من الرابعة صباحا إلى السابعة أو الثامنة مساءا لم يتجاوز أجرها 10 فرنكات في منطقة معسكر مثلا عام 1833م[3].

وهكذا أدت حركة الاستيطان الفرنسي إلى تفتيت النظام الزراعي الجماعي عن طريق القوات العسكرية ومساعدة سن القوانين التي سمحت ببيع أراضي المؤسسات الدينية وتشجيع رجال الأعمال المحصول على أراضي القبائل وأراضي العائلات الجزائرية، ومن أمثلة هذه القوانين نذكر ما يلي: قانون مجلس الشيوخ الصادر عام 1863م الذي حددت بمقتضاه أراضي القبائل إجباريا، وقانون وارنييه الذي فتت الأملاك الجماعية[4]، بحيث كان الهدف منه هو القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة والمستعدة بصفة جماعية لأي خطر دون تردد لأن القبيلة الجزائرية تقويها الروابط بين أفرادها وتعطيها قوة الصمود، وإذا تعرضت للتقسيم وإنشاء الملكية الفردية يعني ذلك تمكين الإدارة الاستعمارية، إضافة إلى ذلك أن لقانون كريميو وآثاره الوخيمة على الشعب الجزائري حيث مكن للمعمرين من الدخول إلى أراضي العرش وإقامة الملكيات الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية مما يدفع بالجزائريين

[1]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 213

[2]- شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1986م، ص 88

[3]- رابح لونيسي، تاريخ الجزائري المعاصر من 1830م- 1989م،ج1، دار المعرفة، ص 159مق

[4]- محمّد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري قليل سيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ص 118، ص 119.

إلى بيع أراضيهم للمعمرين وبشكل مستمر من السيطرة على الأوضاع[1]، وقانون عام 1893م الذي أباح بيع أراضي المسلمين التي يطالب بها الدائنون الفرنسيون.

كل هذه التشريعات وغيرها ساعدت على الاستيلاء على معظم الأراضي الخصبة التي كانت في حوزة الريفيين الذين طردوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة حيث كانت الزراعة أكثر مشقة وأقل إيرادا.

من خلال الجدول التالي يتضح لنا سياسة اغتصاب الأراضي في الفترة 1850-1870م[2].

والمساحات المخصصة لهم .

السنة	المساحة بالهكتار
1850	115.000
1870	765.000

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مساحة هاته الأراضي كانت تتزايد في كل سنة بداية من 1850م إلى 1870م وهذا دليل أكبر على أن حركة الاستيطان الفرنسي استخدمت كل الطرق والوسائل لجذب أكبر عدد ممكن من المستوطنين.

أدى استيلاء المعمرين على الأراضي وتجريد الجزائريين من مالكيها وتحديد مجال الرعي والغابات إلى تمركز الأراضي التي بقيت في حوزة الجزائريين في الجهات الفقيرة والمرتفعات الجبلية المنعزلة، والنواحي الصحراوية النائية وهذا ما نتج عنه تراجع الإنتاج الزراعي للجزائريين وطبعه بطابع التأخر والتقهقر فانخفضت نسبة إنتاج المحصول الرئيسي للجزائريين وهو القمح من 80% من إنتاج الحبوب سنة 1860م إلى 72% عام .... ولم يتجاوز 44% مع حلول عام 1938م[3].

بعدما استولى الأوروبيين على أجود الأراضي الجزائرية طوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بحوالي ثلثي الناتج العام للبلاد أهمل المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب واتجه إلى التوسع في الزراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين أهمها الأعناب لإنتاج الخمور الخبيثة والحوامض والتبغ وكذلك استغلال الحَلْفَاء والفلين[4].

[1] حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر ،جامعة سيدي بلعباس ص ص153،154.

[2] محمد السويدي، المرجع السابق ،ص119.

[3] ناصر الدين سعيدوني، نفس المرجع، ص 41.

[4]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889م، دار المعرفة، ج1، ص 250

ولأن الأرض تعتبر بالنسبة للجزائريين مجالا شاملا تعبر عن هويتهم وذاتيتهم قامت الإدارة الفرنسية بكل الطرق والوسائل الممكنة إلى تقسيم مساحات شاسعة واستحواذها على أكبر قسط من الأرض.

خلاصة القول أصبحت الجزائر ملكية لهم يفعلون فيها ما يشاءون وأدت هذه الإجراءات التعسفية إلى تفقير وتدهور الحياة الاقتصادية للجزائريين، فأصبح الشعب الجزائري كما وصفه فرحات عباس في كتابه (ليل الاستعمار): "يتخبط وسط مجاعة يعجز القلم عن وصفها مما دفع البعض منهم إلى الهجرة نحو قرانا لكسب قوته"[1]، هكذا فإن الفلاحين خلال مرحلة الاحتلال قد تعرضوا لتجريد مكثف ومنظم والذي تمخض بالنسبة لمجموع الفلاحين الصغار بخسارة كلية للأراضي الخصبة.

المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية:

1) انتشار الأوبئة والأمراض:

كانت الحالة الاجتماعية التي نتجت عن قانون الأهالي ما هي إلا صورة معبرة عن الحالة الاقتصادية، ولم يكن دور الاستعمار خلال هذه الأزمات سوى رصد خسائر بشرية، حيث قدرت الضحايا نتيجة وباء الكوليرا عام 1849م بـ 9.434 نسمة بمقاطعة قسنطينة مثلا بل الأخطر من ذلك أن هذا الوباء قد أدى إلى إبادة قبائل بتمامها.

وعرفت وهران هذا الوباء في شهر سبتمبر 1834م إذ انتشر واستفحل بالمدينة نتيجة سوء التغذية والفقر وانعدام النظافة، وبين 05 و10 يناير سجلت بالمرسى الكبير 25 حالة و13 وفاة واستفحلت الأمور بحيث سجلت 500 حالة وفاة من المدنيين، وانتقل الوباء إلى معسكر ومستغانم بحيث سجلت 1500 حالة وفاة كما انتقل المرض إلى المدية وملیانة، وقد تسبب حالة من الرعب والخوف وتزايد في عدد الوفيات في السكان مما أدى بالكثير منهم إلى مغادرة المدينة وإلى مناطق بعيدة خوفا من المرض وأصبح مستشفى الداي لا يكفي لمعالجة المرضى الذي تضاعف عددهم وتحول مستشفى باب عزون لمعالجة السكان المدنيين[2].

فداء الملاريا حمى المستنقعات والتيفوس (الحمى الصفراء) قد بلغت إصاباته نسبة 68% سنة 1852م[3] بسبب نقص المرافق الصحية والأطباء أدى ذلك إلى انتشار الأمراض المعدية خاصة السل الذي يعتبر من أخطر الأمراض التي عرفتها الجزائر والذي عرف انتشارا واسعا بسبب جملة من العوامل الطبيعية والاجتماعية وعلى رأسها المساكن الهشة وضيقها والاكتظاظ والاختلاط والرطوبة والهواء الفاسد ونقص الضوء والتهوئة وغياب النظافة وسوء

[1]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، ط1، 2002م، ص 119.

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 212.

[3]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 123.

التغذية واختلاف أشكال الحرمان، وفي ظل هذه الظروف بالطبع قد نجد تضاعف في حالات الإصابة بفعل تأثير المشترك لعامل القرب وعامل البيئة المشجعة لتطور الجرثومة واستمرارها.

وقد ظهر وباء في الجزائر اسمه الجذري في العهد الاستعماري خلال السنوات الأولى للاحتلال ما بين 1831م و1833م، ثم عاد سنة 1837م لينتشر بسرعة كبيرة في وسط الجزائريين بحيث شهدت هذه السنة انتشارا واسعا للوباء مخلفا ذلك عدد كبير من الوفيات، ففي عام 1838م انتشر بجيجل عبر المناطق الساحلية الشمالية للجزائر، وفي عام 1840م ظهر بشكل حاد في قسنطينة بحيث بلغ عدد المصابين بالجذري 2.000 شخص، وقد خلف عدد كبير من الضحايا، وفي نفس الفترة عرفت البليدة ظهور هذا الوباء جسيما، وفي عام 1846م انتقل هذا الوباء إلى المدية بحيث سجلت عدد الوفيات أكثر من 500 طفل خلال شهر أكتوبر ونوفمبر، خلال نفس الفترة عرفت ندرومة هذا الوباء بحيث سجلت عدد كبير م الحالات. كما تسبب وباء الجذري لتلك السنة خسائر بشرية هامة خاصة في صفوف الأطفال فعم الوباء معظم المدن الجزائرية خلال سنة 1846م إضافة إلى ذلك شهدت سنة 1847م انتشاره بمنطقة شرشال وتنس وثنية وثلث السكان قد أصيبوا بهذا الوباء، ثم انتقل إلى سطيف من شهر جويلية من نفس السنة أي 1847م في كل من تلمسان، قسنطينة، باتنة، والقالة، وشرشال.

كما انتشرت أمراض العيون الفتاكة التي أودت بأبصار نحو 80 ألف من الجزائريين، كذا انتشار مرض الملاريا الذي استفحل معظم الأطفال والشيوخ.

ومن أهم الأوبئة التي كانت تتعرض لها البلاد نجد الطاعون (Pest) الذي هو مرض جرثومي معد يظهر على شكل وباء، وهذه التسمية مأخوذة من اللاتينية (Pestisatva) معناه الموت الأسود وعرف عند الجزائريين "بالحبوبة " و"المرض الأصفر" أو "الريح الأصفر".حيث حصد الطاعون الملايين من الأرواح.

كما أننا لاحظنا أن هذا الوباء قد عرف انتشارا واسعا في مدينة الجزائر والمناطق الغربية من البلاد حيث تضررت منطقة وهران وتلمسان ومعظم المناطق الواقعة على الشريط الساحلي، وقد عرف عدد الضحايا بتسعة آلاف ضحية[1]، واستمر هذا الداء في الانتشار طوال سنتي 1840، 1841م وكان انتشاره واسعا وبصورة كبيرة في منطقة مستغانم وضواحيها، وفي نهاية 1841م بدأ الوباء يخمد انطلاقا من شهر أكتوبر ليعود مجددا وبشدة في أبريل 1842م في كل من مدينة الجزائر وقسنطينة مخلفا خسائر معتبرة قدرت ما بين 25 و30 ضحية يوميا[2].

وفي سنتي 1867، 1868م عرفت الجزائر مجاعة نتيجة الأرض المحروقة والجفاف واجتياح الجراد الذي هلك الزرع والخضر والفواكه والذي تسبب أيضا في انتشار تلك الأمراض الذي ذكرناها سابقا كالكوليرا والتوفيس

[1]- مذكرة قانون الأهالي 1863م وتأثيراته الاقتصادية، ص 68.

[2]- مصطفى ماضي، المرجع السابق، ص، 19-20.

وغيرها من ارتفاع الأسعار وهلاك الحيوانات، واشتدت وطأة المجاعة فكانت فترة قاسية عانى منها السكان وكانت ضائقة وخانقة بفعل توالي الكوارث المتعددة بدون انقطاع، وأكبر مثال على ذلك مجاعة قسنطينة التي عرفت أزمة القحط بين 1867-1869م بقسنطينة[1].

وهكذا بقي الجزائريون من غير موارد واضطروا إلى أكل الحشيش ولحم القطط والكلاب واضطر الكثير منهم إلى النبش عن الموتى في القبور لأكل لحومهم، أما المعمرون الأوروبيون فكانوا في مأمن من هذا البلاء، وعوض أن يقدموا لهم يد المساعدة الإنسانية طلبوا من السلطات الفرنسية بإبعادهم إلى مزابل مساكنهم حيث كانوا يبحثون على بقايا الأطعمة، وقد مست هذه المجاعة أغلب مناطق البلاد وعلى الأخص مدينة قسنطينة والهضاب العليا وكانت نتيجتها وفاة حوالي 500.000 جزائري.

غاية القول أن هذا المرض قد ينتشر في المناطق الريفية المزدحمة بالسكان التي تتميز بسوء خدمات الصرف الصحي وكذا انتشار القوارض بشكل كبير.

عموما السلطات الاستعمارية لم تقم بأي دور إنساني بل تركت الجزائريين يموتون جوعا ومرضا وحرمانا، وهذا ليس بغريب ما دام الاستعمار يسعى إلى إبادتهم ومحوهم من الوجود، لكن الله خير حافظ وهو أرحم الراحمين وتستمر الأمة الجزائرية رغم الداء والأعداء[2].

الهجرة الجزائرية:

الهجرة ظاهرة قديمة تتمثل في أشغال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية أو هربا من اضطهاد سياسي أو ثقافي أو حروب مدمرة أو من كوارث طبيعية خطرة، وقد انقسمت الهجرة في العادة إلى داخلية وخارجية وقد ضاقت الجزائر بأهلها على رحابها وغدت الحياة لا تطاق فيها،فعمها ظلم الاستعمار وظلامه ونوابحه الطبيعية من جهل وفقد ومرض وشقاء دائم، فغادرها جمهور من أبنائها بحثا عن أفق الرحب وحياة.

1) الهجرة نحو البلاد العربية والإسلامية:

بدأت الهجرة الجزائرية بالاتجاه نحو العالم الإسلامي مع نهاية القرن التاسع عشر وكانت فردية أحيانا وأحيانا أخرى جماعية، فلقد هاجرت أسر كثيرة من مليانة وسطيف وقسنطينة، أما أشهر الهجرات فكانت في تلمسان حيث غادر أكثر من 1.200 عائلة إليها[3].

[1]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ص 119، ص 120.

[2]- صبراوي حميدة، مرجع سابق، ص 51، ص 52.

[3]- صبراوي حميدة، المرجع السابق، ص 52.

وقد بلغ عدد مهاجرينا في سوريا نحو 20.000 مهاجر، وحوالي نفس العدد كان في المغرب في تلك الأثناء تقريبا حسب مجلة "العالم الإسلامي" وقد لا يكون عددهم أقل من ذلك في الجارة تونس، أما في مصر وشبه الجزيرة العربية وفلسطين وتركيا فقد قدرهم الدكتور أبو القاسم سعد الله استنادا إلى المصادر الفرنسية وبناء على بعض الظروف السياسية نحو 10.000 إلى 15.000 ألف في مصر، و5.000 إلى 7.500 ألف في شبه جزيرة العرب، و2.500 إلى 3.000 في فلسطين، و5.000 إلى 6.000 في تركيا الحالية، إضافة إلى أعداد أخرى في إيران والهند والولايات العربية في الدولة العثمانية، وقد حظي الجزائريون في المشرق بسمعة طيبة واحترام كبير لدى المسلمين نظرا لشهرتهم كمجاهدين ودعاة للوحدة الإسلامية[1].

وقد اشتهرت الكثير من العائلات في هذه الأقطار التالية بحيث أنه قد برز أبناؤها في العلم والتجارة ولعل من بينهم المشارفة والأعرج والمجاري بالمغرب والمدني والثعالبي بتونس، وابن العنابي الكباطي بمصر، وفي دمشق عائلة الأمير عبد القادر التي حملت اسم الجزائري وعائلة المبارك والسمعوني، وفي ليبيا عائلة السنوسي، وفي الحجاز عائلة العقبي، وإلى جانب الهجرة للإقامة توجد الهجرة لطلب العلم بالزيتونة أو الأزهر والعودة[2].

2-الهجرة في الجزائر ودوافعها :

إن للهجرة أسباب ودوافع دفعت بالجزائريين إلى مغادرة وطنهم مكرهين مرغمين ومن هذه الدوافع ما هو سياسي وما هو اقتصادي و اجتماعي و آخر ثقافي و كلها قوانين مجحفة في حق الشعب أفرادا و جماعات و منها:

أ- قانون إلحاق الجزائر مباشرة و اعتبارها جزءا إقليميا تابعا لفرنسا منذ إقرار سنة 1834 و الذي أصدره ملك فرنسا لوي فيليبي لما قرر غزو الجزائر.

ب-الاستيلاء على أجود الأراضي إذ انه خلال قرن من الاحتلال كان الاستعمار الفرنسي قد بنى قرية استيطانية وزرع ما يقارب مليون هكتار على الأوروبيين من أجود أراضي الجزائر و الذي أدى إلى تفاقم الهجرة وهو أن الأراضي المسلوبة قد تحولت إلى إنتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجيات الأوروبيون خاصة الكوروم *الخمر*

ج-محاولات التنصير التي قام بها لافيجري و غيره لتحويل الجزائريين عن عقيدتهم الإسلامية.

[1]- رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 321.

[2]- عثمان سعيدي، الجزائر في التاريخ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013م، ص 656.

3-الهجرة نحو فرنسا:

فقد كانت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وكانت محدودة جدا حيث اقتصرت على فئة من مستخدمي المعمرين وبعض المغامرين والتجار واستنادا إلى إحصائية قدمتها الإدارة الفرنسية الاستعمارية بالجزائر سنة 1912م فإن عدد المهاجرين الجزائريين لم يتجاوز 4.300، بحيث قد استقر أغلبيتهم في المناطق الشمالية من فرنسا، وبعد صدور قانون 1914م القاضي بتسريح الهجرة التلقائية ازداد عدد المهاجرين، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى كان عددهم قد بلغ 270.000 مهاجرا واستمر العدد في التزايد حتى صار يقلق السلطات الفرنسية وهذا ما جعل المعمرين يطالبون بتوقيفها ولذلك اتخذت عدة إجراءات للحد منها سنة 1920م[1].

وقد زاد عدد هؤلاء المهاجرين من 4.000 إلى 5.000 عام 1912م أكثر قليلا من 80.000 مهاجر عام 1918م، و74.000 عام 1939م، وكانوا يعملون خاصة في قطاعات الصناعات العسكرية والميكانيكية والبناء والأشغال العمومية والمناجم والنقل وتركز معظمهم في مناطق الشمال وباريس ومرسيليا وليون[2].

ولهذا نلاحظ أن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا تعود في الغالب إلى عجز الأرض التي بقيت في حوزتهم عن توفير الغذاء لهم ويدعم هذا القول أن مناطق المهاجرة في الجزائر هي المناطق التي اختل فيها التوازن بين السكان والموارد الزراعية كما هو الحال في المناطق المكتظة بالسكان حول مدن الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة وهي المناطق التي ظهرت في ضواحيها تجمعات سكان الأكواخ والأحياء القصديرية.

إذا فهجرة الجزائريين إلى فرنسا يمكن أن نطلق عليها (هجرة جوع) وليست نتيجة ميل قطري لدى السكان إلى التنقل لطبيعتهم البدوية وهي أيضا ليست ناتجة عن عوامل حضارية تأثر بها السكان ففضلوا الوسط الحضاري الفرنسي على وسطهم الجزائري كما يدعي ذلك بعض الكتاب الفرنسيين[3].

نتج عن هذه الهجرة سلبيات وإيجابيات نذكر منها:

السلبية:

- استفادت فرنسا الكبيرة من هجرة الجزائريين استغلال السواعد الشابة في إعادة بناء فرنسا المخربة نتيجة الحرب العالمية الأولى كمستخدمين غير دائمين خلال الإضرابات العمالية.

[1]- صيراوي حميدة، مرجع سابق، ص 52.

[2]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص 322.

[3]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص 65.

- بروز مشكلة الهجرة في الأوساط السياسية الفرنسية التي أصبحت تدخل ضمن برامج الأحزاب الفرنسية أثناء الحملات الانتخابية[1].

الإيجابية:

- مساهمة المهاجرين إلى الشرق الأدنى بصحفهم وجهادهم في اتضاح وتعميق حركة الجامعة الإسلامية والحركة الإصلاحية وتأثيرهم أيضا على إخوانهم في الجزائر.
- قيام العناصر الوطنية المهاجرة إلى فرنسا بدور بارز في نشأة الحركة الوطنية نظرا لاكتسابها خبرة عسكرية واتصالها برجال الشرق والغرب (كالزعيم الإسلامي شكيب أرسلان الذي كان لاجئا بجنيف) وتعرفها على قواعد وتقاليد العمل السياسي والنشاط النقابي وحرية الرأي والصحافة وعلى القوانين الاجتماعية التي تحمي العمال وغير ذلك من النظم والمفاهيم الاجتماعية والسياسية الحديثة، وأبرز مثال على ذلك الأمير خالد ومصالي الحاج اللذين عاشا مدة في فرنسا وعملا في الجيش إما انخراطا (الأمير) أو تجنيدا (مصالي).
- مساهمة المهاجرين إلى فرنسا في توفير لقمة العيش لعشرات الآلاف من العائلات الجزائرية[2].

ومما ساعد على كثرة هذه الهجرات هو الإغراءات من طرف الدعايات التي يطلقها المهاجرون الأوائل لذويهم الباقيين بالجزائر من الاطمئنان على الأحوال والأجواء الآمنة والظروف الجيدة والرفاهية المتوفرة لديهم خاصة من حرية وعمل وتجارة وتوظيف في البلدان التي هم فيها وهذا ما خلق لذويهم حماسا وتحفزا للالتحاق بهم إلى المشرق هروبا من الجحيم الذي هم فيه.

المبحث الثالث: الانعكاسات الدينية والثقافية

تأثير القوانين المستعمر الفرنسي على المعطيات الهوياتية للمجتمع الجزائري:

مما لا يختلف فيه اثنان أن الخصوصية الثقافية للجزائر تميزت بالتنوع والتعدد، فنتيجة لتوالي الأحداث التاريخية وتوافد أجناس من مناطق متعددة عاش المجتمع الجزائري حالة مثاقفة ضاربة في عمق التاريخ، إذ نجد توافد للعناصر الفينيقية والقرطاجية واللاتينية والوندالية في العصر القديم، ثم العناصر العربية الإسلامية والإسبانية والأندلسية في العصر الوسيط، يليها الأتراك العثمانيين في العصر الحديث، هذا التوافد البشري المتنوع شكل فسيفساء سيوسيولوجيا واثنولوجيا، على أن الدين الإسلامي واللغة العربية والثقافة الأمازيغية شكلت الإطار العام للثقافة الجزائرية عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر.

[1]- صبراوي حميدة، مرجع سابق، ص 52، ص 53.
[2]- رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 322، ص 323.

1-:تأثير القوانين الاستثنائية على الواقع الديني في الجزائر:

لن تقتصر الآثار السياسة الفرنسية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقط، وإنما اتسعت لتشمل الجانب الثقافي خاصة الديني، فمن المعروف أن فرنسا اتخذت النزعة الصليبية كطابع لحملتها على الجزائر، وأدعى عدة مرات الساسة الفرنسيين أنهم جاءوا إلى الجزائر لنشر المسيحية وإحياء الإرث المسيحي في المنطقة وهو الإرث الذي انتهى بوصول الفاتحين المسلمين لأرض الجزائر (المغرب الأوسط)، وفي حقيقة الأمر كان للقوانين الفرنسية تداعيات خطيرة على المجتمع الجزائري وعلى الهوية والشخصية الوطنية خاصة في جانبها الثقافي التعليمي الذي ركزت عليه القوانين الفرنسية وسعت بشتى الوسائل لإلحاق الجزائر بفرنسا ثقافيا.

صبت أغلب القوانين الفرنسية في إطار القضاء على الأوقاف[1] التي عرقلت مشروع فرنسا الاستعماري في الجزائر، فقد صرح أحد الكتاب الفرنسيين قائلا أن الأوقاف تتنافى مع المبادئ التي يقوم عليها الوجود الاستعماري في الجزائر[2]، فمباشرة بعد الغزو قامت السلطات الاستعمارية في الاستيلاء على الأوقاف بموجب قوانين مثل:

- قرار 08 سبتمبر 1830م: الذي نص على أحقية السلطات العسكرية الفرنسية في الاستحواذ على أملاك موظفي الإدارة التركية، وتبعه مرسوم 07 ديسمبر 1830م الذي وضع الأملاك العامة -وبالتالي الأوقاف- تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك العامة.

- قرار 01 أكتوبر 1844م: الذي أدخلت الأوقاف بموجبه في نطاق التعامل التجاري والتبادل العقاري، مما جعل فرنسا تستولي على أراضي الوقف التي كانت تشكل نصف الأراضي المزروعة الواقعة بضواحي المدن الجزائرية.

- 30 أكتوبر 1858م صدر مرسوم بموجبه قد تم إخضاع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا، وقانون 1873م الذي استهدف تصفية أوقاف المؤسسات الدينية لصالح توسيع الاستيطان الأوروبي في الجزائر.

لقد شكلت الأوقاف منذ العهد العثماني ركيزة أساسية ومرجعية ثقافية وتعليمية ودينية حيث استقطبت طلاب من مختلف قرى ومدن الجزائر، وساهمت في نشر التعليم وتدعيمه كما كانت مصدر العلماء والأئمة ومثقفين المجتمع الجزائري، و اعتبرت الممول الرئيسي للزوايا التي كان يؤمها الطلاب من مختلف مناطق الجزائر قصد إتمام تعليمهم[3].

---

[1]- الوقف لغة هو خلاف الجلوس، ويقال وقفت الدابة جعلها تقف.

أما اصطلاحا فهو حبس الأصل على سبيل المنفعة أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله، وهو أيضا حبس العين على ملك الواقف عن طريق تمليك أو تصديق بالمنفعة على الفقراء، وقد انتشر مصطلح الحبوس في المغرب الإسلامي وما زال إلى الآن يسمى بها.

- ابن منظور، لسان العرب، تعليق علي المشيري، دار الأحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1988م، ط1، مج5، ص 372-373.

[2]- أبو زهرة مُحَّد، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 1972م، ص 07.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية القعارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 84.

المؤسسة	1836م	1838م
مؤسسة الحرمين الشريفين	17858.75 فرنك	127695.65 فرنك
مؤسسة سبل الخيرات	14295.64 فرنك	13898.25 فرنك
مؤسسة أهل الأندلس	1670.50 فرنك	493.54 فرنك
مؤسسة بيت المال	1413.35 فرنك	6025.49 فرنك
مؤسسة سيدي عبد الرحمن	35238.49 فرنك	5572.90 فرنك

ولعل من أهم المؤسسات الوقفية التي لعبت دورا أساسيا في تسيير وتنظيم العمل الوقفي بالجزائر مؤسسة الحرمين الشريفين ومؤسسة أوقاف الجامع الأعظم الذي أشارت بعض التقارير الفرنسية إلى أنها تستحوذ على الشطر الأكبر من الأوقاف خارج مدينة الجزائر، ومن جملة هذه التقارير ما أورده Genty de bussy أن أوقاف الحرمين كانت تقدر بـ 1373 ملكا منها 70 ضيعة يشرف عليها مباشرة وكلاء الحرمين[1]، مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم، مؤسسة أوقاف سبيل الخيرات الحنفية التي قدرت أملاكها ثلاثة أرباع الأوقاف العامة[2].

أوقاف مؤسسة بيت المال، مؤسسة أوقاف الأندلسيين التي يرجح المؤرخ الفرنسي De fovoulx أن أول عقودها يعود إلى 1572م.

الجدول رقم 01: يمثل أوقاف المؤسسات في مدينة الجزائر:

لقد كان الاستعمار نقطة تحول في عمل المؤسسات الوقفية في الجزائر، حيث تعرضت لإجرام ممنهج عن طريق مجموعة من الصيغ كانت متمثلة في سن القوانين والمراسيم للقضاء عليها لما تمثله من قوة اجتماعية تكافلية بين أبناء الشعب الجزائري وما لها من دور في تمويل الثوار ضد الاستعمار الغاشم، ولعل الدافع والسبب الأساسي الذي جعل السلطات الفرنسية تعمل على محو مؤسسة الأوقاف تتمثل في:

- إعادة بعث نظم جديدة لا تتوافق مع المنحى الإسلامي الشرعي للمجتمع الجزائري.
- قطع التموين على شريحة كبرى من المجتمع التي كانت تسترزق من عائدات الأوقاف.
- تقويض المساجد والمرافق الدينية والحد من نشاطها.

[1]- مصطفى أحمد بن حموش، الوقف وتنمية المدن من التراث إلى التحديث، ندوة الوقف الإسلامي، 07 ديسمبر 1997م، العين، جامعة الإمارات العربية، ص 01-02.

[2]- درقاوي منصور، الموروث الثقافي العثماني في الجزائر ما بين القرنين (10-13هـ/16-19م) بين التأثير والتأثر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2015/2014م، ص 122.

– إتاحة فرصة للنشاط التبشيري النصراني.

وقد أشار حمدان خوجة إلى أن الأسباب الحقيقية التي جعلت فرنسا تسارع إلى السيطرة على الأملاك الوقفية هو رغبة الفرنسيين للحصول على وسيلة تحقق لهم مكاسب وثروة، ولمصادرة الأوقاف كان على فرنسا أول انتزاع ملكية الوقف من أصحابها وإعادة توزيع الأراضي والممتلكات على المستوطنين الجدد.

في سبتمبر 1830م أصدر الجنرال كلوزيل قرار ينص بفسخ أحباس مؤسسة الحرمين الشريفين بحجة أن مداخيلها تذهب إلى الأجانب، كما تضمن القرار انتزاع أوقاف الجامع الكبير وتم تنفيذ هذا القرار ديسمبر 1830م، وجاء في تقرير لوزير الحربية الفرنسي في 23 مارس 1843م: "أن مصاريف ومداخيل المؤسسات الدينية تضم إلى ميزانية الحكومة الفرنسية"[1].

وقد اعتبرت فرنسا الأوقاف عقبة أمام السياسة الاستيطانية التوسعية في الجزائر وهو ما عبر عنه الكاتب زايس " أن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر".

والجدول التالي يمثل لنا أهم المراسيم والقرارات الاستعمارية التي تنص على نزع الحصانة من الأوقاف.

جدول رقم 02: أهم المراسيم والقرارات الاستعمارية ضد الأملاك الوقفية:

المراسيم	أهم بنودها
مرسوم ديبورمون 08 سبتمبر 1830م.	نص هذا المرسوم على مصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها، وقد منح ديبرمون نفسه حق تسيير هذه الأملاك حيث قام بتوزيعها على مقربيه وتأجير بعضها الأخر.
مرسوم كلوزيل 07 ديسمبر 1830م.	نص على وضع الأوقاف تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك الوقفية التي أشرف عليها "فوجرو" و"فاندان"، وقد تمكنت السلطات الفرنسية الاستعمارية تطبيق القرار على مدينتي عنابة ووهران.

[1]– ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18و19م، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م، ص 35.

2– فارس مسدور، كمال منصوري، الأوقاف الجزائرية نظرة في المضاي والحاضر، مجلة أوقاف، عدد15، نوفمبر 2008م، ص 78.

مرسوم 31 أكتوبر 1838م.	نص على حق التصرف في الأملاك الوقفية، وتلاه منشور ملكي في 24 أوت 1839م الذي قسم الأملاك إلى ثلاث أنواع: – أملاك الدولة "العقارات". – الأملاك المستعمرة. – الأملاك المحتجزة.
مشروع وورنيبي 1837م. ومرسوم 30 أكتوبر 1858م.	سمحت هذه القوانين لأول مرة بتوريث الأملاك الوقفية بهدف تصفية الأوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الأوروبي الاستيطاني في الجزائر.

المصدر: فارس مسدور، كمال منصوري، الأوقاف الجزائرية نظرة في الماضي والحاضر، مجلة أوقاف، عدد15، نوفمبر 2008م، ص 78.

ومن تداعيات الاعتداء على الأوقاف في الجزائر من قبل الاستعمار الفرنسي غلق المؤسسات التعليمية التي كانت تعتمد في مداخلها على الوقف، وبالتالي ارتفاع معدل الجهل والأمية خاصة في القرى والمداشر إضافة إلى توقف مصادر التمويل والتموين التي كانت مخصصة للمساجد والزوايا وهو ما أدى إلى إفلاس هاته الأخيرة وعدم قدرتها على توفير احتياجات قاصديها من طلاب العلم.

نظرا للدور الذي لعبته المساجد في حفظ الشخصية الوطنية وكذا ترسيخ الأخلاق الدينية والإرشاد الديني لذلك كانت الإستراتيجية العسكرية الفرنسية منذ وطأة الجيش الاستعماري في الجزائر إلى هدم المساجد من بينها مسجد السيدة الذي كان من أجمل المساجد، وكذا تحويل البعض منها إلى كنائس ومخازن، في حين حول مسجد الداي إلى مستشفى عسكري وهذا ما عبر عنه أوميرا: "ماذا بقي من المساجد التي كانت بالعاصمة؟"، ثم أجاب: "ثلاثة منها قد حولت إلى كنائس كاثوليكية وبعضها حول عن غرضه أو أعطى إلى المصالح العامة، عسكرية أومدنية، ثم إن معظم المساجد حدث لها ما حدث للزوايا والأضرحة. فقد هدمت لفتح الطرق والساحات و توسيعها أو بناء مؤسسات عمومية كبيرة كالمستشفيات والمدارس والمسارح والكنائس"[1] وإسطبلات الخيل والدواب، هذا ما عبر عنه القائد الفرنسي "روفيجور": "يلزمنا أجمل مسجد في المدينة لنجعل منه معبدا للمسيح"، فتم تحويل مسجد كتشاوة إلى كنيسة تحمل اسم القديس فيليب، جامع القصبة الذي تحول إلى كنيسة الصليب المقدس، فلم تسلم المدن الأخرى: وهران، قسنطينة، عنابة من السياسة الاستعمارية التي تسعى إلى إضعاف الثوابت الوطنية والإسلامية للمجتمع الجزائري.

[1]– بوزرينة سعيد، موشموش محمد، المساجد أثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة الإنسان والمجال، العدد 1، جوان 2021م، ص 121.

عملت الإدارة الفرنسية منذ الغزو على محاربة الثقافة العربية فقضت على المراكز الثقافية المزدهرة في الجزائر كما أغلقت ما يناهز عن ألف مدرسة ابتدائية وثانوية وعالية كانت موجودة في الجزائر سنة 1830م، وقد حمل أحد الكتاب الفرنسيين وهو يولار فرنسا مسؤولية تأخر الجزائر في القرن العشرين، إذ يقول:لقد أشاع دخول الفرنسيين إلى الأوساط العلمية والأدبية، اضطرابا شديدا فهاجر معظم الأساتذة الأفذاذ مراكزهم هاربين. ولقد كان يقدر عدد الطلاب قبل 1830م 15 ألف طالب أو يزيد،ومهما يكن من أمر فلم ينجح من المدارس القديمة سوى عدد قليل من المدارس الصغيرة، وحرمت أجيال عديدة من التعليم.

إضافة إلى ذلك يعترف الجنرال فاليزي عام 1834م وضعية التعليم في الجزائر كانت جيدة قبل التواجد الفرنسي، لأن "كل العرب (الجزائريين) تقريبا يعرفون القراءة والكتابة، إذ تنتشر المدارس في أغلبية القرى والدواوير".

نجد أيضا ديشي المسؤول عن مدارس التعليم العمومي في الجزائر يصرح قائلا: "كانت المدارس بالجزائر والمدن الداخلية، وحتى في أوساط القبائل كثيرة ومجهزة بشكل جيد، وزاخرة بالمخطوطات. ففي مدينة الجزائر هناك مدرسة بكل مسجد، يجري فيها التعليم مجانيا".

أمام هذا الواقع بذلت فرنسا كل مجهودها للقضاء على التعليم في الجزائر حيث منعت اللغة العربية والقرآن الكريم كما منعت المدارس العربية فتح أبوابها خلال أوقات عمل المدارس الفرنسية حتى لا يؤمها التلاميذ، وعندما استولى الاحتلال على الأوقاف حرمت المدارس والمساجد من موردها الأساسي الذي كان يمولها فتضاءل مردودها ثم انعدم في جهات كثيرة 1870م كانت هناك 36 مدرسة ابتدائية عربية فرنسية و1300 تلميذ ومعهدان عربيان فرنسيان و3 مدارس دينية إسلامية، وعملت الجمهورية الثالثة على الحد منها وتقليصها فانخفضت إلى 16 مدرسة 1882م وحاول جول فيري أن يؤسس 15 مدرسة وزاوية تمول باريس 4/3.

وللقضاء على التعلم العربي سنت فرنسا عدة قوانين على غرار قانون 12 فبراير 1883م الذي نص على تعليم اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية الخاصة بالجزائريين، إلا أن إدارة الاحتلال عملت على عرقلة اللغة العربية إلى المدارس بدعوة عدم وجود العدد الكافي من المعلمين باللغة العربية، ونفس السنة طبق التشريع المدرسي الجديد في الجزائر فاستاء المستوطنون وشيوخ البلديات من ذلك وأعلنوا رفضهم لبناء مدارس لما سموهم "جماهير الصعاليك" من الأهالي وتعللوا بارتفاع التكاليف، وبسعي الأهالي المتعلمين بعد ذلك بتحقيق الجزائر العربية قانون 18 أكتوبر 1892م الذي ينص على فتح أي مدرسة إلا برخصة من السلطات الفرنسية ولتسلم هذه الرخصة بعدة إجراءات.[1]

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص 375.

وتشير المصادر إلى أنه في حدود عام 1890م لم يكن يرتاد المدارس الابتدائية من أبناء الأهالي سوى 1.9% من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة، وهذه النسبة لا تمثل سوى 10.000 طفل، وحاول مدير التعليم (Jean Maire) 1884م أن يحسن حالة التعليم بالنسبة إلى الأهالي لكن المستوطنين حاربوه، وحاربوا مشاريعه وسياسته، وصل عدد التلاميذ الجزائريين سنة 1908م 33.397 طفل هذا ما يمثل نسبة 4.3%، وفي عام 1914م، ارتفعت هذه النسبة إلى 5% وبلغ عدد التلاميذ 47.263 طفل من بين 800 طفل في سن التمدرس ارتفع هذا العدد 60.644 طفل عام 1922م، ومن بين 900 طفل ولم يكن في المرحلة الثانوية سوى 84 تلميذ أهلي قبل 1.900 و150 تلميذ قبل 1914م، وتخرج من جامعة الجزائر في هذا العام 34 طفل يحملون الباكالوريا و12 طالبا مجازا.

أدرك الفرنسيون منذ الوهلة الأولى أن تعليم اللغة الفرنسية للجزائريين هي السبيل الوحيد للسيطرة عليهم لهذا سعوا بشتى الطرق على مختلف أنواعهم عسكريين أو مدنيين بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية، ومن أشهر الدعاة لهذا المشروع الجنرال بيجو الذي كان يرفع شعار "السيف والمحراث والقلم" وكان الدوق دومال هو أيضا من المطالبين بهذا حيث يقول: "إن فتح مدرسة في وسط الأهالي يعد أفضل من فيلق عسكري لتهدئة البلاد".

وبناء على هذه المفاهيم قامت السلطات الفرنسية بتأسيس مدارس لتعليم اللغة الفرنسية بهدف القضاء على ما سموه التعصب الديني وبهدف أيضا غرس الوطنية الفرنسية في أنفس الأجيال ومحاولة كسبهم لصالحهم وحتى يخدموا مصالح السلطات الفرنسية فلم يكن هدف فرنسا أبدا نشر التعليم بهدف ترقية المجتمع الجزائري أو الجزائريين بل كان تعليما بسيطا أوليا حتى لا ينافسهم دعاة اللغة العربية، وقد تمكنت السلطات الفرنسية من تكوين فئة من الجزائريين راحوا يقدموا خدمات للمؤسسات الرسمية الفرنسية كمترجمين، قضاة، إداريين بسطاء وغيرها من المناصب الإدارية التي تقلدها هؤلاء. وإلى جانب هذه المدارس اهتمت الكنيسة المسيحية بالتعليم في الجزائر ابتداء من 1832م فتحت عدة مدارس تحت تسييرها فنجد على سبيل المثال لافيجري يقوم بتأسيس الآباء البيض التي انتشرت في شمال إفريقيا[1]. وحملت على عاتقها مهمة تعليم الأطفال في المدارس والبنات في مراكز التكوين المهني، كما اهتمت بتقديم الدواء والعلاج للمرضى ومساعدة المشردين والعجزة تحت ستار المساعدة والأعمال الخيرية، بنما كان الهدف نشر المسيحية بين الجزائريين ومحاربة الإسلام، وبناء على هذا يمكن القول أن الفرنسيين قد استعملوا التعليم كسلاح لإخراج الأهالي الجزائريين أو الأمة الجزائرية من بوتقة الدين الإسلامي وانتمائها العربي إلى بوتقة الظلم والجهل والبربرية ومن نور العلم إلى الجهل.

ففي سنة 12 فبراير 1873م الذي اقترح فيه قائد عسكري بتقريره إلى الحكام العام ديقيدون مخطط لفرنسة المنطقة يتضمن إلغاء المدارس العربية نهائيا وخلق مدارس بلدية فرنسية واستعمال كل الوسائل لإبعاد تأثير

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص 375.

الزوايا لجعل المنطقة تحت السلطة الكاملة الفرنسية (منطقة دائرة الأربعاء ناثرثن)، والحقيقة أن هذه القوانين كان لها انعكاس جد خطير على المستوى العلمي للجزائريين، فمن جملة انعكاسات هذه السياسة ظهور فئة من الجزائريين أطلق عليها اسم النخبة تنكرت لأمتها واندمجت في الحضارة الأوروبية وتجنست بالجنسية الأوروبية، إلا أن في حقيقة الأمر لم يجدوا لأنفسهم مكانة بين الفرنسيين حيث اعتبرتهم السلطات الفرنسية مواطنون من الدرجة الثانية أو الثالثة، فقام هؤلاء بالمطالبة من المساواة لأنهم كان يؤمنون بالتقارب مع الفرنسيين والاندماج معهم، ولعل من أشهر هؤلاء: فرحات عباس، مُحَمَّد صالح بن جلول، أحمد بوضربة وغيرهم ممن آمنوا بخرافة الأبوة الفرنسة، ورغم ذلك إلا أن الجزائريين اعتبروا لجوء أبنائهم إلى هذه المدارس المفرنسة هو خيانة إلى انتمائهم العربي ومسخ لشخصيتهم الدينية الإسلامية، بل أكثر من ذلك اعتبروا أن كل من يلتحق بهذه المدارس كافر، بالرغم من الجهود التي بذلتها القوات الاستعمارية في محو الشخصية الجزائرية، إلا أن هذه الشخصية ظلت ثابتة أمام هذه القوانين واحتضنت وأصرت على استمرارها في إطارها الثقافي الوطني (الإسلامي، العربي) إلى أن ظهرت بوادر النهضة الثقافية في مطلع القرن العشرين ببروز زعماء جزائريين تزعموا الحركة الثقافية والإسلامية والعربية في الجزائر فيما بعد التي انبثق منها جمعية العلماء المسلمين.

الخاتمـــة

خاتمة:

طبقت فرنسا جملة من القوانين الاستثنائية التعسفية التي سعت من خلالها دمج الجزائر بفرنسا وجعلها ولاية فرنسية والقضاء على الانتماء العربي الإسلامي للجزائر، ومن خلال محاولتنا للتطرق لموضوع القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر توصلنا إلى استخلاص جملة من الاستنتاجات نستعرضها في النقاط التالية:

– سعي السلطات الاستعمارية إلى جعل الجزائر حقلا لتجاربهم السياسية الامبريالية وتحويلها لمستوطنة فرنسية قصد المعمرون من كل نواحي فرنسا وأعطيت لهم الصلاحيات السياسية والإدارية نقابل تهميش العناصر الأهلية الوطنية بل وتحويلهم لعبيد ومشردين.

– تحويل الشعب الجزائري إلى شعب فقير وجائع رغم الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها البلاد وذلك بعد انتزاع أراضيها الزراعية وتسليمها للمستوطنين ليتحول الجزائريون من ملاك أراضي إلى خماسين لدى الدخلاء المستوطنين، فضلا عن تدهور القطاع الصناعي والتجاري بسبب تضييق الخناق على الصناع والتجار الجزائريين مقابل توسيع ثروات المستوطنين من خلال توسيع مساحة الأراضي الممنوحة لهم والامتيازات التي تمتعوا بها والتي سمحت لهم بتكوين ثروة كبيرة.

– تفكيك المجتمع الجزائري من خلال زرع فئات دخيلة عن هذا المجتمع المحافظ ومحاولة فرض ثقافتها وعاداتها ومعتقداتها وسط الأهالي الذين تعرضوا لحملة تجهيل كبيرة من خلال التضييق على المساجد والتعليم والمعلمين ومحاربة التعليم الديني بمختلف مظاهره وأشكاله مقابل تشجيع التعليم المفرنس والتعليم تحت إطار الكنيسة المسيحية.

الملاحق

الملحق رقم (01): مشروع قانون السيناتيس كونسيلت (القرار المشيخي)

PROJET DE SENATUS- CONSULT RELATIE

A LA CONSTITUATION DE LA PROPRIET EN ALGERIE

PROPOSE PAR LE MINISTRE DE LA GUERRE

ARTICLE PREMIER.

Les tribus ou fractions de tribus sont déclarées propriétaires des territoires qu'elles occupent à demeure fixe et dont elles ont la jouissance traditionnelle à quelque titre que ce soit

ART.2.

Il sera procédé administrativement à la délimitation de ces territoires et à leur répartition entre les différents douars de chaque tribu ou fraction de tribu suivant les formes qui seront déterminées par un règle ment dadministration pub lique

Le même règlement déterminera les formes et les conditions de l'aliénation des biens appartenant aux tribus, aux fractions de tribus ou aux douars.

ART.3

.Le Gouvernement désignera les territoires sur lesquels la propriété individuelle pourr aétre successivement constituée

Un règlement d'administration publique établira les formes du partage de la propriété collective, ainsi que les conditions de la propriété individuelle le partage pourra étre provoqué d'office par le Gouvernement.

ART.4.

Les rentes , redevances et prestations dues à l'état par les déteurs

. desditsterritoies continueront d'étrepecuescoome par le passé

ART.5

Sont réservés les droits de l'état et les droits des tiers à la propriété des biens Bevlick et des biens melk

Sont également réservés les droitsqui appartiennent au domaine publik d'après l'article 2 de la loi du 16 juin 1851 ,ainsi que ceux qui appartiennent au domaine de l'état sur les bois et forêts, d'après l'articule4 ,§ 4,de la méme loi

ART.6

.Il n'est aucunement dérogé au droit d'expropriation pour cause d'utilité publique , tel qu'il est réglé et constitué, au profit de l'état , par la loi du 16 juin 1851 , de l'état, par la loi du 16 juin

.Il sera procédé à l'exercice de ce droit et au règlement de l'indemnité , vis –à-vis , des tribus,des fractions de tribus ,ou des douars,conformément aux dispositions de l'ordonnance du 1 er octobre 1844

.ART.7.

Tous actes ou partage antérieurs, intervenus entre l'état et les indigénes , relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés

عن كتاب:العربي ولد خليفة .المحنة الكبرى(نصوص مختارة كرونولوجية جزئية ووثائق اساسية)، دار الامل، 2009.ص ص118-119

الملحق رقم (03): المرسوم 09 فيفري 1875 المحدد لمخالفات الخاصة بالأهالي

عن كتاب. Estoublon.etlefébune. **Code l'Algérie annoté(1830-1890)**,Jourdan ,éditeur ,Alger ,1896,p322.

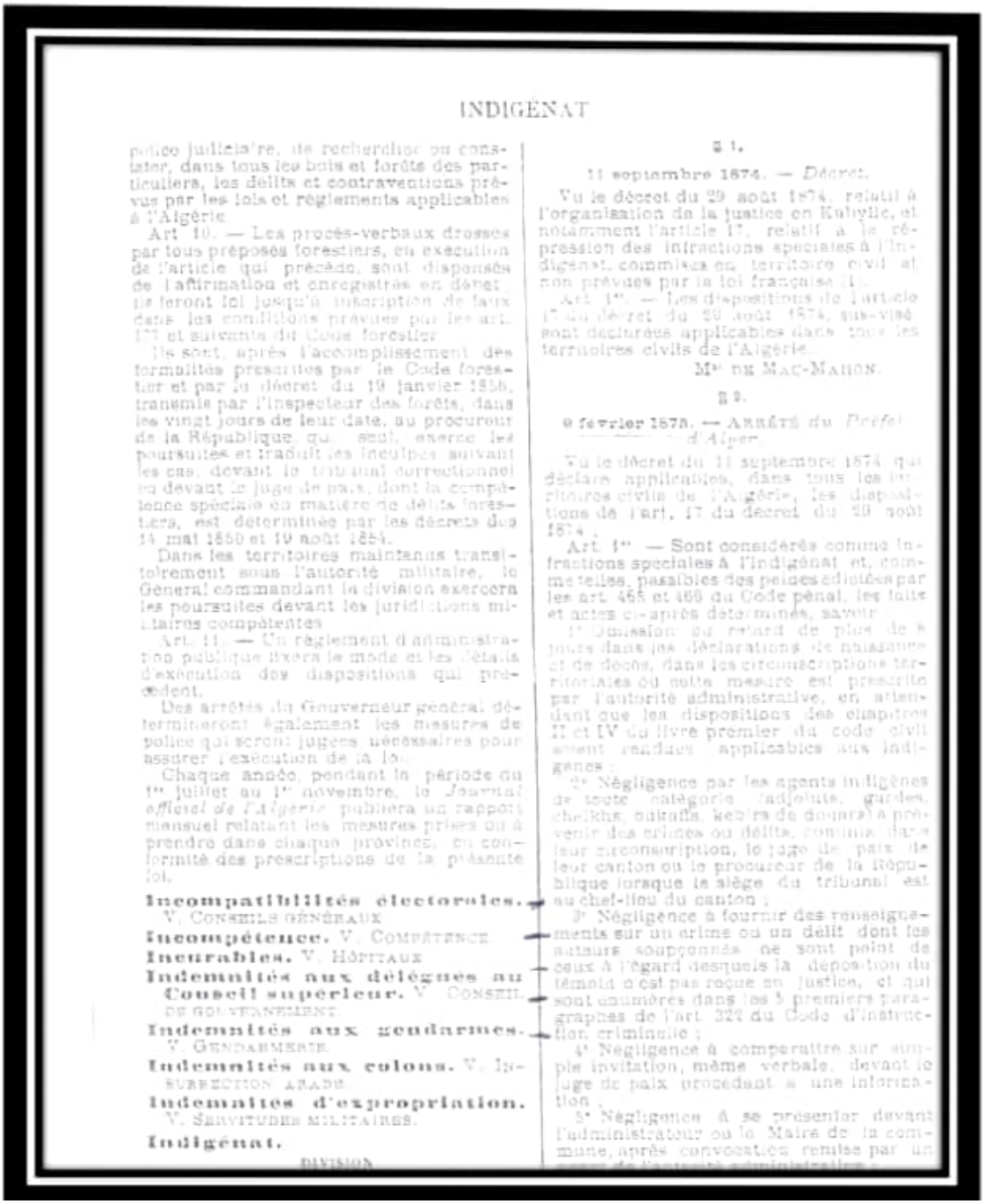

INDIGÉNAT

police judiciaire, de rechercher ou constater, dans tous les bois et forêts des particuliers, les délits et contraventions prévus par les lois et règlements applicables à l'Algérie.

Art. 10. — Les procès-verbaux dressés par tous préposés forestiers, en exécution de l'article qui précède, sont dispensés de l'affirmation et enregistrés en débet. Ils feront foi jusqu'à inscription de faux dans les conditions prévues par les art. 175 et suivants du Code forestier.

Ils sont, après l'accomplissement des formalités prescrites par le Code forestier et par le décret du 19 janvier 1856, transmis par l'Inspecteur des forêts, dans les vingt jours de leur date, au procureur de la République, qui, seul, exerce les poursuites et traduit les inculpés suivant les cas, devant le tribunal correctionnel ou devant le juge de paix, dont la compétence spéciale en matière de délits forestiers, est déterminée par les décrets des 14 mai 1850 et 19 août 1854.

Dans les territoires maintenus transitoirement sous l'autorité militaire, le Général commandant la division exercera les poursuites devant les juridictions militaires compétentes.

Art. 11. — Un règlement d'administration publique fixera le mode et les détails d'exécution des dispositions qui précèdent.

Des arrêtés du Gouverneur général détermineront également les mesures de police qui seront jugées nécessaires pour assurer l'exécution de la loi.

Chaque année, pendant la période du 1er juillet au 1er novembre, le *Journal officiel de l'Algérie* publiera un rapport mensuel relatant les mesures prises ou à prendre dans chaque province, en conformité des prescriptions de la présente loi.

Incompatibilités électorales. V. Conseils généraux.

Incompétence. V. Compétence.

Incurables. V. Hôpitaux.

Indemnités aux délégués au Conseil supérieur. V. Conseil du gouvernement.

Indemnités aux gendarmes. V. Gendarmerie.

Indemnités aux colons. V. Insurrection arabe.

Indemnités d'expropriation. V. Servitudes militaires.

Indigénat.

DIVISION

§ 1.

11 septembre 1874. — *Décret.*

Vu le décret du 29 août 1874, relatif à l'organisation de la justice en Kabylie, et notamment l'article 17, relatif à la répression des infractions spéciales à l'indigénat, commises en territoire civil et non prévues par la loi française ;

Art. 1er. — Les dispositions de l'article 17 du décret du 29 août 1874, sus-visé, sont déclarées applicables dans tous les territoires civils de l'Algérie.

Mal de Mac-Mahon.

§ 2.

9 février 1875. — Arrêté du *Préfet d'Alger*

Vu le décret du 11 septembre 1874 qui déclare applicables, dans tous les territoires civils de l'Algérie, les dispositions de l'art. 17 du décret du 29 août 1874 ;

Art. 1er. — Sont considérés comme infractions spéciales à l'indigénat et, comme telles, passibles des peines édictées par les art. 465 et 466 du Code pénal, les faits et actes ci-après déterminés, savoir :

1° Omission ou retard de plus de 8 jours dans les déclarations de naissance et de décès, dans les circonscriptions territoriales où cette mesure est prescrite par l'autorité administrative, en attendant que les dispositions des chapitres II et IV du livre premier du code civil soient rendues applicables aux indigènes ;

2° Négligence par les agents indigènes de toute catégorie (adjoints, gardes, cheikhs, oukafis, kebira de douars) à prévenir des crimes ou délits commis dans leur circonscription, le juge de paix de leur canton ou le procureur de la République lorsque le siège du tribunal est au chef-lieu du canton ;

3° Négligence à fournir des renseignements sur un crime ou un délit dont les auteurs soupçonnés ne sont point de ceux à l'égard desquels la déposition du témoin n'est pas reçue en justice, et qui sont énumérés dans les 5 premiers paragraphes de l'art. 322 du Code d'instruction criminelle ;

4° Négligence à comparaître sur simple invitation, même verbale, devant le juge de paix procédant à une information ;

5° Négligence à se présenter devant l'administrateur ou le Maire de la commune, après convocation remise par un agent de l'autorité administrative ;

الملحق رقم(4):قانون 28 جوان1881 السلطات التي خول لها تطبيق قانون الأهالي

عن: Journal officiel de la république Françaises, N176, 29juin1881, p353.

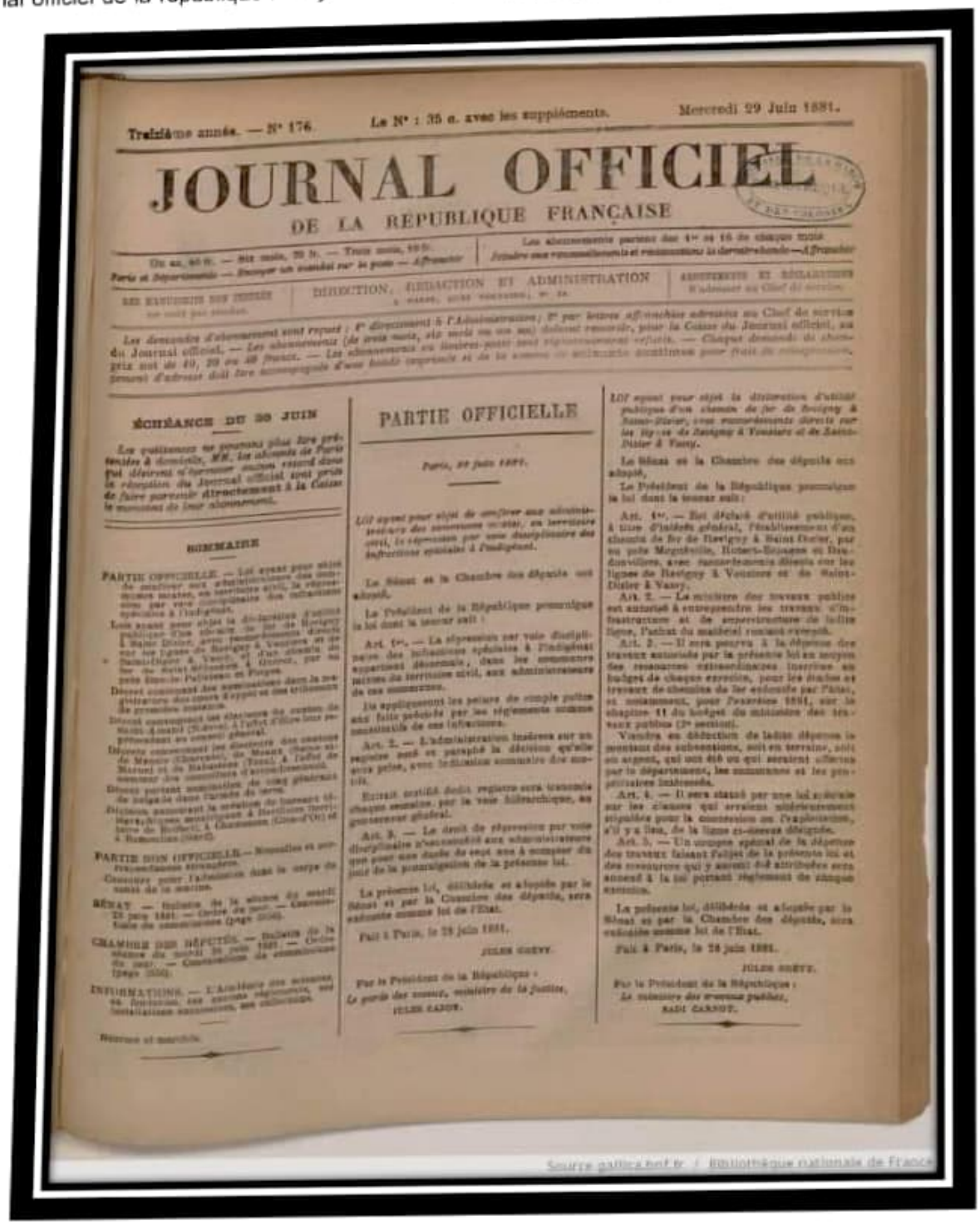

Treizième année. — N° 176. Le N° : 35 c. avec les suppléments. Mercredi 29 Juin 1881.

JOURNAL OFFICIEL
DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

DIRECTION, RÉDACTION ET ADMINISTRATION

ÉCHÉANCE DU 30 JUIN

Les quittances ne pouvant plus être présentées à domicile, MM. les abonnés de Paris qui désirent n'éprouver aucun retard dans la réception du Journal officiel sont priés de faire parvenir directement à la Caisse le montant de leur abonnement.

SOMMAIRE

PARTIE OFFICIELLE. — Loi ayant pour objet de soustraire aux administrateurs des communes mixtes, en territoire civil, la répression par voie disciplinaire des infractions spéciales à l'indigénat.

Loi ayant pour objet la déclaration d'utilité publique d'un chemin de fer de Rezigny à Saint-Didier, avec embranchements divers sur les lignes de Rezigny à Vendeuvre et de Saint-Didier à Vassy, et sur les lignes de Rezigny à Vendeuvre et de Saint-Didier à Vassy, et d'un chemin de Chantelle-la-Vieille à Gannat, par ou près Saint-le-Peloux et Prigny.

Décret nommant des commissaires dans la magistrature des cours d'appel et des tribunaux de première instance.

Décret convoquant les électeurs du canton de Saint-Amand (Nièvre), à l'effet d'élire un conseiller au conseil général.

Décret convoquant les électeurs des communes de Mazay (Charente), de Mouzé (Maine-et-Loire) et de Balagnier (Tarn), à l'effet de nommer des conseillers d'arrondissement.

Décret portant nominations de cinq généraux de brigade dans l'armée de terre.

Décision autorisant la création de bureaux télégraphiques ministériels à Bernières (Seine-Inférieure), à Chaumont (Loir-et-Cher) et à Romorantin (Loir-et-Cher).

PARTIE NON OFFICIELLE. — Nouvelles et renseignements étrangers.

Concours pour l'admission dans le corps de santé de la marine.

SÉNAT. — Bulletin de la séance du samedi 25 juin 1881. — Ordre du jour. — Convocation des commissions (page 3050).

CHAMBRE DES DÉPUTÉS. — Bulletin de la séance du samedi 25 juin 1881. — Ordre du jour. — Convocation de commissions (page 3050).

INFORMATIONS. — L'Académie des sciences, les fonctions, les emplois réglementés, les institutions économiques, les télégraphes.

Nouvelles et mariages.

PARTIE OFFICIELLE

Paris, 28 juin 1881.

Loi ayant pour objet de soustraire aux administrateurs des communes mixtes, en territoire civil, la répression par voie disciplinaire des infractions spéciales à l'indigénat.

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — La répression par voie disciplinaire des infractions spéciales à l'indigénat reconnues désormais, dans les communes mixtes du territoire civil, aux administrateurs de ces communes.

Ils appliqueront les peines de simple police ainsi fixées et prévues par les règlements comme sanctionnant de ces infractions.

Art. 2. — L'administrateur inscrira sur un registre coté et paraphé la décision qu'elle aura prise, avec le minimum sommaire des motifs.

Extrait certifié dudit registre sera transmis chaque semaine, par la voie hiérarchique, au gouverneur général.

Art. 3. — Le droit de répression par voie disciplinaire n'accordé aux administrateurs que pour une durée de sept ans à compter du jour de la promulgation de la présente loi.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'État.

Fait à Paris, le 28 juin 1881.

JULES GREVY.

Par le Président de la République :
Le garde des sceaux, ministre de la justice,
JULES CAZOT.

Loi ayant pour objet la déclaration d'utilité publique d'un chemin de fer de Rezigny à Saint-Didier, avec embranchements divers sur les lignes de Rezigny à Vendeuvre et de Saint-Didier à Vassy.

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — Est déclaré d'utilité publique, à titre d'intérêt général, l'établissement d'un chemin de fer de Rezigny à Saint-Didier, par ou près Mirgenville, Robert-Espagne et Baudonvilliers, avec embranchements divers sur les lignes de Rezigny à Vendeuvre et de Saint-Didier à Vassy.

Art. 2. — Le ministre des travaux publics est autorisé à entreprendre les travaux d'infrastructure et de superstructure de ladite ligne, l'achat du matériel roulant compris.

Art. 3. — Il sera pourvu à la dépense des travaux autorisés par la présente loi au moyen des ressources extraordinaires inscrites au budget de chaque exercice, pour les études et travaux de chemins de fer exécutés par l'État, et notamment, pour l'exercice 1881, sur le chapitre 11 du budget du ministère des travaux publics (3e section).

Viendra en déduction de ladite dépense le montant des subventions, soit en terrains, soit en argent, qui ont été ou qui seraient offertes par le département, les communes et les associations intéressés.

Art. 4. — Il sera statué par une loi spéciale sur les clauses qui seraient ultérieurement stipulées pour la concession ou l'exploitation, s'il y a lieu, de la ligne ci-dessus désignée.

Art. 5. — Un compte spécial de la dépense des travaux faisant l'objet de la présente loi et des ressources qui y seront affectées sera annexé à la loi portant règlement de chaque exercice.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'État.

Fait à Paris, le 28 juin 1881.

JULES GREVY.

Par le Président de la République :
Le ministre des travaux publics,
RAOUL DUVAL.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم: (03) نص قرار 08 سبتمبر 1830[1]

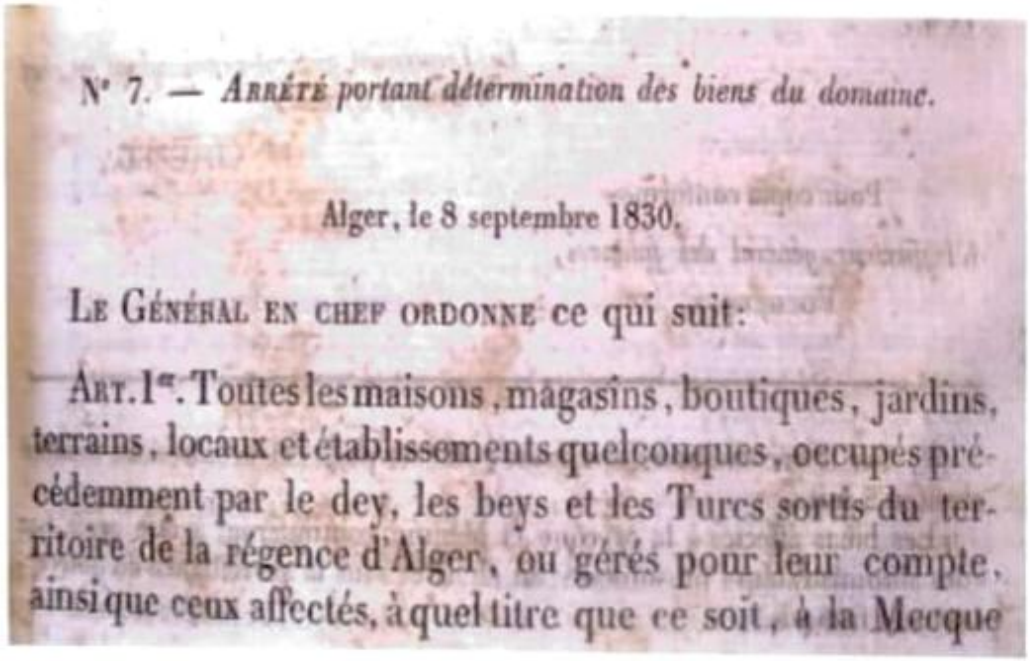

N° 7. — *Arrêté portant détermination des biens du domaine.*

Alger, le 8 septembre 1830.

Le Général en chef ordonne ce qui suit:

Art. 1er. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques, occupés précédemment par le dey, les beys et les Turcs sortis du territoire de la régence d'Alger, ou gérés pour leur compte, ainsi que ceux affectés, à quel titre que ce soit, à la Mecque

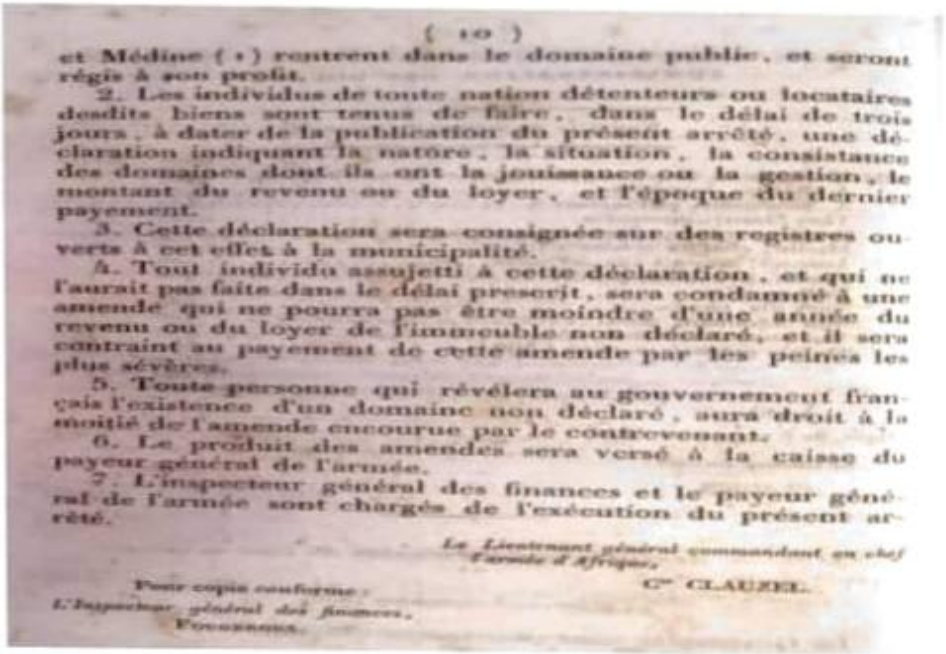

(10)

et Médine (*) rentrent dans le domaine public, et seront régis à son profit.

2. Les individus de toute nation détenteurs ou locataires desdits biens sont tenus de faire, dans le délai de trois jours, à dater de la publication du présent arrêté, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des domaines dont ils ont la jouissance ou la gestion, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier payement.

3. Cette déclaration sera consignée sur des registres ouverts à cet effet à la municipalité.

4. Tout individu assujetti à cette déclaration, et qui ne l'aurait pas faite dans le délai prescrit, sera condamné à une amende qui ne pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au payement de cette amende par les peines les plus sévères.

5. Toute personne qui révélera au gouvernement français l'existence d'un domaine non déclaré, aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

6. Le produit des amendes sera versé à la caisse du payeur général de l'armée.

7. L'inspecteur général des finances et le payeur général de l'armée sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

Le Lieutenant général commandant en chef l'armée d'Afrique,

C^te CLAUZEL.

Pour copie conforme:

L'Inspecteur général des finances,

Feuchanes.

---

[1] – صالح حيمر: " **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830– 1930م)**"، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، (غير منشورة)، إشراف علي آجقو، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014– 2015م، ص ص 306– 307.

الملحق رقم(5) صورة إستيلاء المستعمر الفرنسي عل الاراضي الزراعية

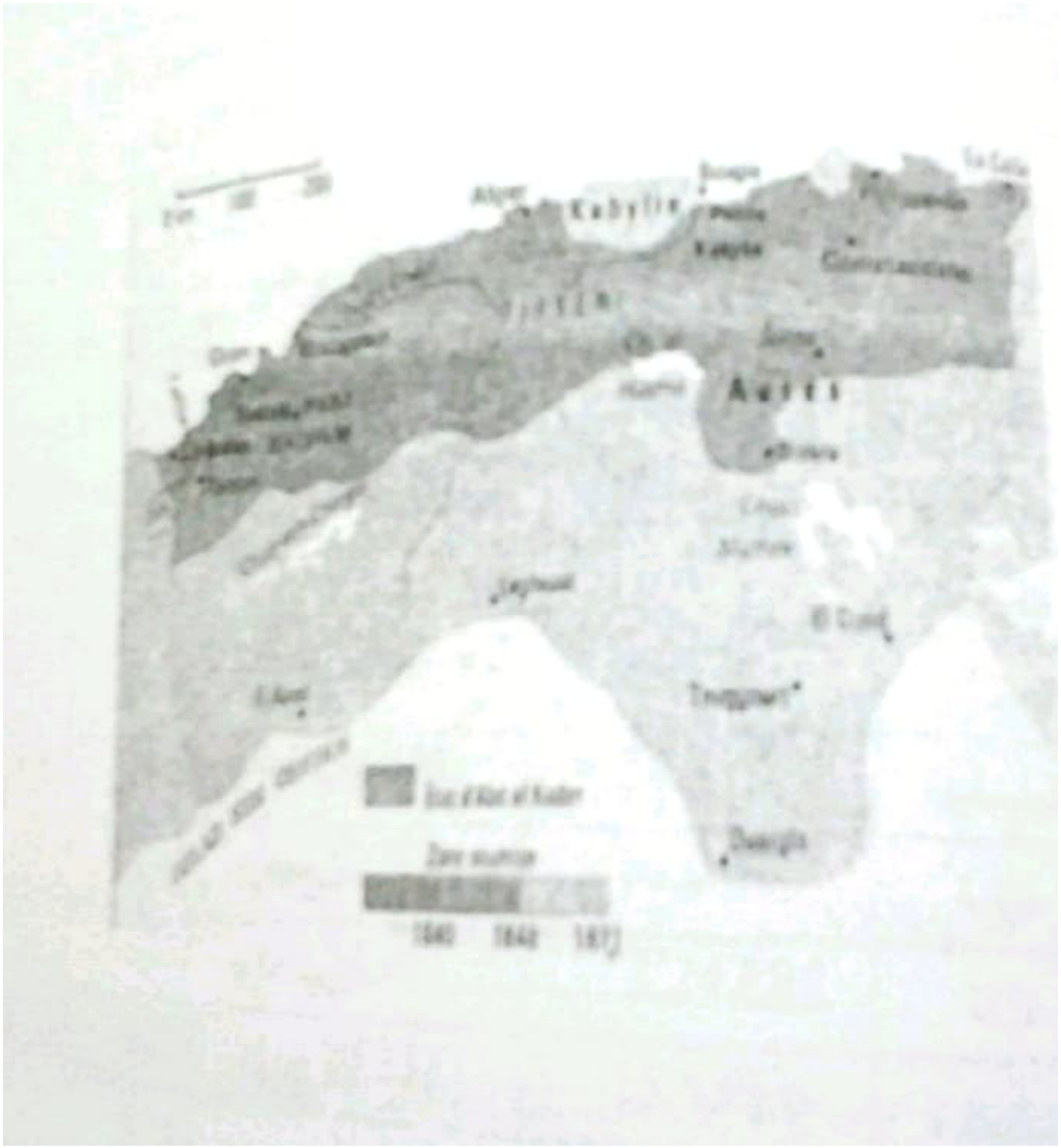
Alger
Kabylie
Aurès
Laghouat
Touggourt
Ouargla
Zone soumise
1840 1842 1857

الملحق رقم: (06) صورة لمسجد كتشاوة الذي حول إلى كاتدرائية سنة 1832م[1]

صورة لمسجد كتشاوى الذي حول إلى كنيسة سنة1832

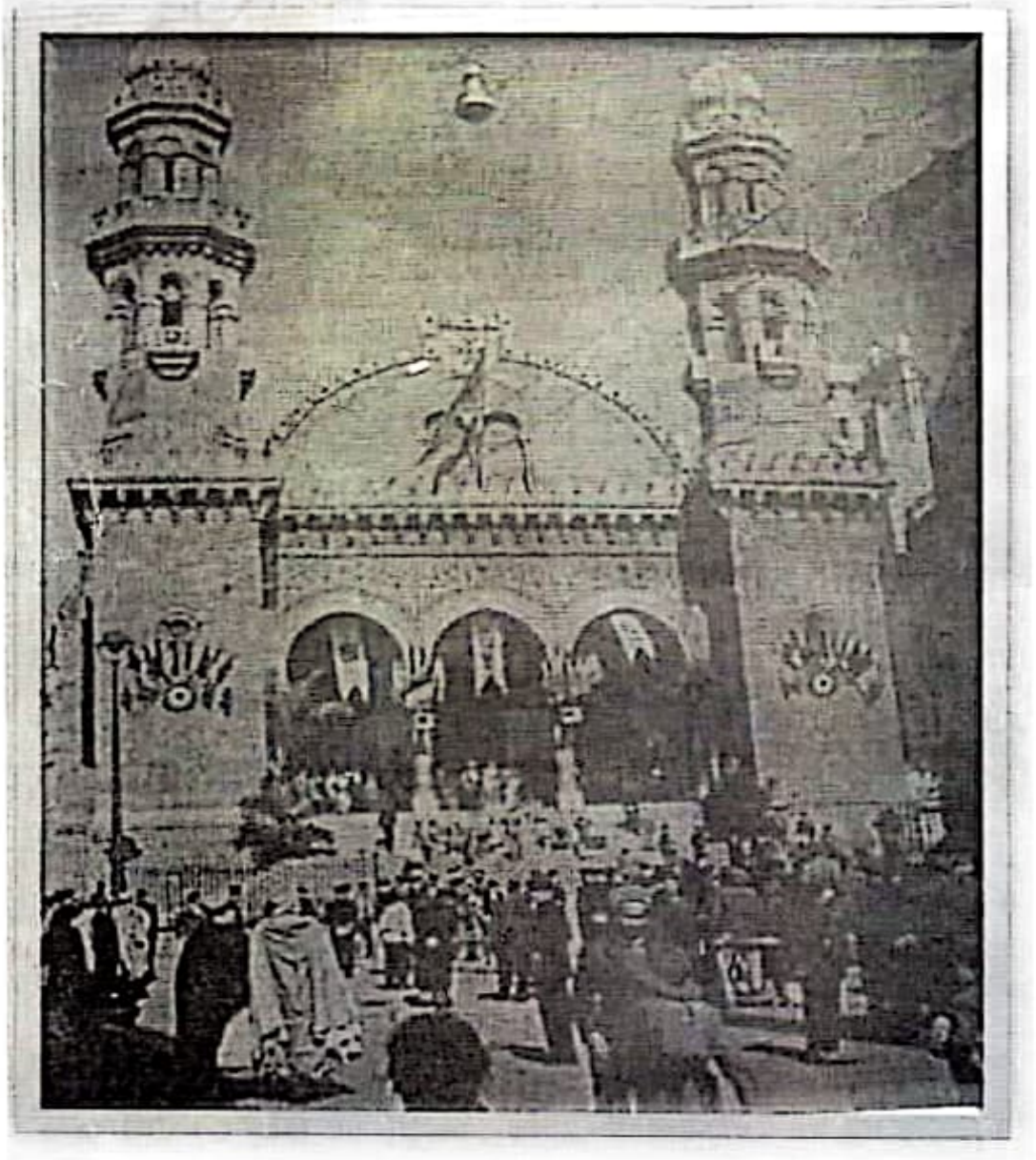

[1] – محمود باشا محمد: الاستيلاء على إيالة الجزائر، تر : عزيز نعمان، دار الأمل، (د.ب)، 2005م، ص 88.

توماس روبير بيجو دولا بيكونيري (بالفرنسية: Thomas Robert Bugeaud) المعروف بالدوق دي زلي ولد في 15 أكتوبر سنة 1784 بليموج، ومات بباريس (فرنسا) بالكوليرا 10 يونيو سنة 1849.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع:

المصادر :

1- بن عثمان حمدان خوجة، تر: مُحَمَّد العربي الزبيري، منشور ANEP-2005م.

المراجع :

1- لونيسي رابح وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010.

2- آجرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج1، دار الرائد للكتاب ، الجزائر،2007م.

3- آجرون شارل روبيرت ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج 1، دار الرائد للكتاب ، الجزائر،د ت.

4- الأشرف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع ، تر: حنفي بن عيسى،دار القصبة للنشر ، 2007م .

5- الفرحي بشير كاشة ، مختصر وقائع وأحداث ليلة الاحتلال الفرنسي للجزائر

1830/1962 ، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر،2007م. - بوعزيز يحي ، كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1986م ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986م.

6- الفرحي بشير كاشة ، مختصر وقائع وأحداث ليلة الاحتلال الفرنسي للجزائر

1830/1962 ، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر،2007م .

7- المدني أحمد توفيق ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار (نقيب أشراف الجزائر)، دار البصائر، الجزائر،2009م.

8- المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، ط1، دار الكتاب ، الجزائر ،1963م.

9- باتريك افينو وجون بلابنستاين ، حرب الجزائر ملف وشهادات ، تر: بن داود سلامية ، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م.

10- برنيان نوشي لاكوست ، الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحله، تر:رابح اسطمبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الرغاية، 1984م.

11- بطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1870، مطبعة حلب، الجزائر.

12- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج 1، دار المعرفة، الجزائر،2009م.

13- بليل مُحَمَّد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914)، دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين للقطاع الوهراني، دار سنجاق الدين للكتاب ، الجزائر،د ت.

14- بوحمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954معالمها الأساسية ، دار الغلمان للنشر، 2002م.

15- بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997م.

16- بوزيان سعدي ، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005م.

17- بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي ، دارالحكمة ، الجزائر .

18- بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)، دط، ديوان المطبوعات الجامعية ،دم ط ،2007م.

19- جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصر،تر: عياش سليمان، ج 1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2008م.

20- حلوش عبد القادر ،سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 م.

21- حلوش عبد القادر،سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 م.

22- روبير شارل آخرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار من الانتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، مج:2،ط1،تر جمال فاطمي وآخرون شركة دار الأمة ، الجزائر،2007م.

23- زوزو عبد الحميد، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)،ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984م.

24- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية ، ج2، ط1،منشورات دار الأدب ، بيروت ، 1969م.

25- سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

26- سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، مج 3، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2005م.

27- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1، ط1، دار الرائد ، الجزائر، 2009م .

28- سعد الله فوزي ، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون ،ط2، دار الأمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، د ت .

29- سعد الله أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982م.

30- سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية 1871م-1895م،دار الهدى ، الجزائر ، 2012م.

31- شنوف عسى ، يهود الجزائر 2000سنة من الوجود ، دار المعرفة، الجزائر،2008م.

32- عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية ، المطبعة الجهوية بقسنطينة، د ت ط.

33- عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، تر: عبد الله جزيف ،ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 1983م.

34- عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور، تر:حاج مسعود مسعود، ج 2،دار النشر والتوزيع ، الجزائر،2008م.

35- عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954م-1962م،ط1، أبصائر،دار الهدى، الجزائر،2013م.

36- عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1،دار اريحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2002م.

37- عميراوي أحميدة ، فواصل في الفكر والتاريخ ، دار البعث ، قسنطينة ،2002م.

38- عميراوي أحميدة ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، دار البعث للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2000م.

39- عميراوي أحميدة وآخرون ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 19161844، دار الهدى، الجزائر،2009م.

40- عيساوي مُحَمَّد ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر، 2011م.

41- غربي الغالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة أول نوفمبر 1954-1997.

42- فركوس صالح ، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات باجي مختار، عنابة،2006م.

43- فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين 814ق م 1962، ط1، دار العلوم ، الجزائر ،2002م .

44- فركوس صالح ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2005م.

45- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر،1994م.

46- كاتب كمال، أوروبيون أهالي ، ويهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق السكان ،تر:رمضان زبدي ،دار المعرفة، الجزائر،2011م.

47- معوشي آمال، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي (1830-1870)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع ، د م،2013

48- هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007م.

49- أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث.

50- مقلاتي عبدالله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1954.

51- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين عام 814 ق.م _ 1962م، دارالعلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2002

52- أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830_1962).

53- رابح لويس وآخرون، تاريخ الجزائر العاصر1830_1989.

54- عمار يوجوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، 1971، ط 1 البصائر الجديدة.

55- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1930-1962 ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون-الجزائر

56- عبد الرحمن بن مُحَّد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزء 4، دار الأمة للنشر والتوزيع(د.م)، 2009

57- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، وحدة الرغاية الجزائر، 2009

58- احمد مُحَّد عاشوراكس، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الاستيطاني، ط1، المؤسسة العامة للثقافة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

59- شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، دار هوما للنشر

60- مُحَّد الهادي الحسني، الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، عاصمة الثقافة العربية

61- الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد، دار دوهومة الجزائر، 2007

62- يحي بوعزيز: تاريخ افريقيا الإسلامية من مطلع القرن16 إلى القرن20 (الاستعمار الأوربي الحديث في افريقيا واسيا وجزر المحيط، دار البصائر الجزائر، 2009

63- مقداد واسعاد: الملس الجزائر، الزيتونة، الجزائر 2006

الرسائل الجامعية :

1- تلمساني بن يوسف ، التوسع الفرنسي في الجزائر 18701830 ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2010م.

2- زقب عثمان ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسية والإدارية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورة العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، 2014-2015.

3- سعادة عبد الناصر، النظم الاستعمارية الفرنسية وآثارها على الجزائريين بين 1830-1919، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة،2012/2013 م .

4- عباسي أمينة ، السياسة الفرنسية اتجاه يهود الجزائر 1830-1870م، مذكرة لنيل الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة ، 2013/2014 م.

5. فركوس صالح ، احتلال ومقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة 1841-1871، ج1، رسالة دكتورة فيالتاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2000-2001م.

6. كلاتمية لامية ، المرأة والمقاومة الشعبية لالة فاطمة نسومر-نموذجا- ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مُحَّد خيضربسكرة ، 2014 - 2015م.

7- لفيف فاطمة الزهراء، خليفى سعاد، سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر،1852-1870، جامعة خميس مليانة،2013/2014 .

الدوريات :

1- مجلة شهاب الجديد، العدد الثالث، المجلد 3، السنة الثانية ،أصدره عبد الحميد بن باديس .

الملتقيات الجامعية :

1. - بن داود نصر، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007م.

2. - عاشور موسى ، أعمال الملتقى الوطني حول أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف ، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،2007م.

:

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
اهداء	
اهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
أسباب اختيار الموضوع	أ
أهمية البحث	ب
منهج البحث	ب
خطة البحث	ب
الصعوبات	ب
الفصل الأول: الاحتلال الفرنسي للجزائر	
المبحث الأول: الموقع الجغرافي للجزائر والعلاقات الفرنسية الجزائرية قبل الاحتلال	**4**
الموقع الجغرافي للجزائر قبل الاحتلال	**4**
العلاقات الجزائرية الفرنسية	**4**
المبحث الثاني: أسباب الاحتلال المباشرة وغير المباشرة	**6**
الأسباب المباشرة	**6**
الأسباب غير المباشرة	**6**
المبحث الثالث: الحملة الفرنسية على الجزائر	**9**
الفصل الثاني: القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر	
المبحث الأول: القوانين الإدارية والعسكرية	**11**
أولا: إغراء أعيان الجزائريين وقاداتهم وبعضا من شيوخ الطرق الصوفية	**12**
ثانيا: استخدام المكاتب العربية	**13**
المبحث الثاني: القوانين الاقتصادية	**15**
أولا: استخدام الضرائب	**15**
ثانيا تشجيع الاستيطان	**20**
المبحث الثالث: القوانين الاجتماعية، الثقافية والدينية	**23**
أولا: الإبادة الجماعية	**23**
ثانيا: استهداف المرأة والأسرة الجزائرية	**24**
ثالثا: محاولة إزالة القضاء الإسلامي	**25**

رابعا: طرح الحركة التبشيرية	**27**
الفصل الثالث: انعكاسات القوانين الاستثنائية على المجتمع الجزائري	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية	**32**
تردي الاقتصاد الجزائري	**32**
المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية	**36**
انتشار الأوبئة والأمراض	**36**
الهجرة الجزائرية	**38**
المبحث الثالث: الانعكاسات الدينية والثقافية	**41**
تأثير قوانين المستعمر الفرنسي على المعطيات الهوياتية للمجتمع الجزائري	**41**
تأثير القوانين الاستثنائية على الواقع الديني في الجزائر	**42**
خاتمة	**50**
الملاحق	**52**
قائمة المصادر والمراجع	**63**
فهرس الموضوعات	**70**
الملخص	

الملخص

صنفت العلاقات الجزائرية الفرنسية على مختلف الأصعدة منها علاقات متميزة منذ القرن 13م، حيث حرصت فرنسا على إقامة إعلانات دبلوماسية مع الجزائر وهذا نابع من رغبتها في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان الذي كان يزخر به ساحل القالة وعنابة ، دخلت كل من فرنسا والجزائر في تحالف عسكري فقد عقدت مع الجزائر معاهدة دفاعية بمقتضاها استنجد الملك الفرنسي فرانسوا الأول بالقوات البحرية الجزائرية مرتين لتحرير مرسيليا من الثوار الهيجونوت البروستانت عام 1536 نتيجة لحاجة فرنسا الدفاعية لمواجهة اسبانيا والتي كانت العدو المشترك بين الدولتين.

هناك عدة أسباب حقيقية دفعت بفرنسا إلى شن هجوم على الجزائر واحتلالها وأن حادثة المروحة ماهي إلا ذريعة لمحاصرة عاصمة الجزائر وإجبار الداي على الاستسلام ويظهر هذا في تصرف كومندان "كولي" الذي أرسل على رأس قوة بحرية لمجالية الداي بتقديم الاعتذارات إلى قنصل فرنسا بالجزائر.

تأسيس المكاتب العربية بصفة رسمية لتدعم الإدارة الفرنسية، حيث اتخذت إجراءات كثيرة في مجال دمج المؤسسات الجزائرية داخل المؤسسات الفرنسية ووضعت لها هياكل إدارية بحيث تصبح هذه المكاتب هي الوسيلة التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين والقضاء على ما بقي من مؤسسات الدولة الجزائرية.

أدى استيلاء المعمرين على الأراضي وتجريد الجزائريين من ملكيها وتحديد مجال الرعي والغابات إلى تمركز الأراضي التي بقيت في حوزة الجزائريين في الجهات الفقيرة والمرتفعات الجبلية المنعزلة، والنواحي الصحراوية النائية صبت أغلب القوانين الفرنسية في إطار القضاء على الأوقاف التي عرقلت مشروع فرنسا الاستعماري في الجزائر.

RESUME

Les relations franco-algériennes ont été classées à différents niveaux, y compris les relations distinguées depuis le XIIIe siècle après JC

La France tenait à établir des déclarations diplomatiques avec l'Algérie, et cela découlait de sa volonté d'exploiter les ressources économiques du pays et de s'accaparer les investissements coralliens qui

abondaient sur la côte d'El Kala et d'Annaba. en raison du besoin défensif de la France d'affronter l'Espagne, qui était l'ennemi commun entre les deux pays

Il y a plusieurs raisons réelles qui ont poussé la France à lancer une attaque contre l'Algérie et à l'occuper, et que l'incident de l'éventail n'est qu'un prétexte pour assiéger la capitale de l'Algérie et forcer le Dey à se rendre.

La création de bureaux arabes à titre officiel d'appui à l'administration française, où de nombreuses mesures ont été prises dans le domaine de l'intégration des institutions algériennes dans les institutions françaises et des structures administratives ont été mises en place à leur intention pour que ces bureaux deviennent le moyen utilisé par les Français l'armée pour subjuguer les Algériens et éliminer ce qui reste des institutions étatiques algériennes

L'appropriation des terres par les centenaires, le dépouillement de leur propriété par les Algériens, et la délimitation du domaine des pâturages et des forêts ont conduit à la concentration des terres restées en possession des Algériens dans les régions montagneuses pauvres et isolées. les hautes terres et les régions désertiques éloignées ont versé la plupart des lois françaises dans le cadre de l'élimination des dotations qui ont entravé le projet colonial de la France en Algérie.

الكلمات المفتاحية

فرانسوا الأول: تولى حكم "مقاطعة أنغوليم) "شمالي بوردو في الجنوب الغربي لفرنسا) خلفا لأبيه، وحمل لقب كونت، كما أصبح دوقا على منطقة الفالوا :Valois) شمالي باريس .(انتقل إليه عرش فرنسا بعد وفاة أحد أعمامه، الملك السابق" لويس الثاني عشر) "هو ابن عم" شارل من أورليان– "والد فرنسوا الأول–، ويشتركان في

جدهما «لويس، دوق أورليان» ت.1407 م)، وكان «فرنسوا» قد اقترن بابنته (أي الملك" (كلود من فرنسا " (Claude de France

جول أرمان أوغسط ماري دو بولينياك) بالفرنسية(Jules de Polignac : (14 أيار 1780 . 2 آذار 1847) :سياسي فرنسي.

أمير في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ثم الدوق الثالث في عائلة بولينياك. أثناء رئاسته لمجلس الوزراء لعب دوراً جوهرياً في انطلاقة ثورة تموز 1830.

حمد بن الطيب بن سالم الدبيسي أو أحمد بن سالم هو صوفي وسياسي ومحارب جزائري اشتهر بمناهضته للاحتلال الفرنسي للجزائر.

الأمير عبد القادر بن محي الدين المعروف بـ عبد القادر الجزائري ولد في قرية القيطنة قرب مدينة معسكر بالغرب الجزائري يوم الثلاثاء 6 سبتمبر 1808 الموافق لـ 15 رجب 1223 هـ هو قائد سياسي وعسكري مجاهد عرف بمحاربته للاحتلال الفرنسي للجزائر قاد مقاومة شعبية لخمسة عشر عاما أثناء بدايات غزو فرنسا للجزائر، يعتبر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ورمز للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار والاضطهاد الفرنسي، نفي إلى دمشق حيث تفرغ للتصوف والفلسفة والكتابة والشعر وتوفي فيها يوم 26 مايو 1883 .

الكسندر دوماس) دماس ديفي دي لا بيليترا 24 يوليو 1802 – 5 ديسمبر 1870 Alexandre (Dumasومعروف برضه باسم بألكسندر دوماس الاب هو كاتب فرنسى ,أتشهر برواياته التاريخية و اترجمت اعماله لميت لغة ، فبقى واحد من أكتر الكتاب الفرنسيين اللى اتقرت اعمالهم فى العالم

شارل ماسيال لافيجيري

وُلِد في فرنسا(1825) ، وكان يتمتع بذكاء كبير وإيمان راسخ، وتابع مسيرة كنسية رائعة، كان أستاذاً لتاريخ الكنيسة في جامعة السوربون بباريس، ومديراً لعمل لمساعدة مسيحيي الشرق (رحلة إلى سوريا حيث التقى بالسلطان الجزائري عبد القادر)، والدبلوماسي الفرنسي في روما
قانون "سيناتوس كونسلت " هو مصطلح يطلق على محضر رسمي لمجلس الشيوخ المشكل حول الإمبراطورية والذي يقوم بدور البرلمان في سن القوانين والمصادقة عليها، ويعني المصطلح قرار مشيخي قنصلي.